

ماذا لو كان على قيد الحياة؟

تجارب أبناء وبنات المفقودين في معتقلات النظام السوري السابق

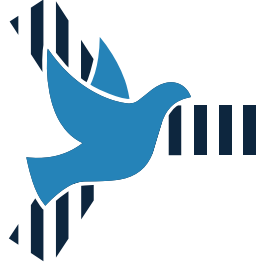


مؤسسة معتقلي و مفقودي سجن ميدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison



ماذا لو كان على قيد الحياة؟

تجارب أبناء وبنات المفقودين في معتقلات النظام السوري السابق



مؤسسة معتقلي و مفقودي سجن سيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

مؤسسة معتقلي ومفقودي سجن سيدنايا، هي ائتلاف للناجين من سجن سيدنايا والضحايا وعائلاتهم، تسعى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة للمعتقلين بسبب رأيهم السياسي أو نشاطهم. وتعمل على كشف مصير المفقودين والمختفين قسرياً في سجن سيدنايا. تقدم المؤسسة المشورة والدعم لأسر المفقودين والمعتقلين، وتوفر لهم المعلومات والاستشارات بما يضمن كشف مصير احبتهم. بالإضافة إلى عملها في التوثيق وجمع الأدلة تقدم المؤسسة عبر مشروع مركز العائلة خدمات إعادة التأهيل التي تركز على الصحة النفسية للناجين من التعذيب، أو الحرب، أو العنف، أو أي انتهاك لحقوق الإنسان. يعزز عمل مؤسسة معتقلي ومفقودي سجن سيدنايا الاعتراف بالضرر الذي يعاني منه المعتقلون، والبحث عن الحقيقة، والمساءلة، وكشف مصير المختفين قسراً، وتعويضات الضحايا والناجين من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الباحث الرئيسي باسم محمود

حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة برلين الحرة، وعلى زمالة ماري سكلودوفسكا-كوري الفردية لدراسات ما بعد الدكتوراه. عمل في جامعة غرناطة بإسبانيا (2019-2022) وباحثاً زائراً في مركز أبحاث الهجرة في جامعة كوتش بإسطنبول (2020-2021). من منشوراته كتاب "الانفعالات والانتماء في الهجرة القسرية: اللاجئين وطالبو اللجوء السوريون" (روتليدج، 2021). يعمل حالياً كباحث مستقل في مشاريع بحثية مع مؤسسات دولية.

الباحثة المساعدة بتول الغبره

حاصلة على ماجستير في علم الاجتماع من جامعة دمشق (2025)، وتركز اهتماماتها على قضايا الجندر والمحتوى النسوي في الفضاء الرقمي. تهتم بقضايا العدالة الجنرية والعدالة الانتقالية في السياق السوري. وتشارك في مبادرات بحثية ومجتمعية تُعنى بتمكين النساء والفئات المهمشة.

جدول المحتويات

- 4 ملخص تنفيذي
- 6 مقدمة: كيف يعيد الغياب تشكيل معيش أبناء وبنات المفقودين؟
- 9 الطريق المنهجي: الاقتراب الحذر من الغياب
- 13 تعليق الزمن وتحول الانتظار إلى بنية معيشة
- 17 الانقسام الوجداني وصراعات الضمير
- 19 استراتيجيات ضبط المشاعر: إدارة التناقض لا طه
- 22 إعادة تشكيل الأدوار: الطفولة المقطوعة والبلوغ القسري
- 23 العنف كذاكرة مؤسّسة للتجربة
- 26 غياب البنية الداعمة وتعقّق الهشاشة الاجتماعية
- 29 انهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات
- 30 مسارات الهوية والمستقبل: بين الهروب وإعادة البناء
- 33 مناقشة: من الغياب كخبرة معيشة إلى العدالة كمسار أخلاقي
- 34 التوصيات: نحو نموذج عدالة حسّاس للتجربة
- 41 كلمة إلى أبناء وبنات المفقودين
- 44 المراجع

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية معمقة لتجربة أبناء وبنات المفقودين في معتقلات النظام السوري السابق، بوصفها تجربة اجتماعية وزمنية وأخلاقية مركبة، لا يمكن اختزالها في أبعاد نفسية فردية أو مقاربات حقوقية تقليدية. يستند التقرير إلى مقابلات نوعية معمقة أُجريت في أكتوبر ونوفمبر 2025 مع 21 مشاركاً ومشاركة، كانوا في سن الطفولة أو المراهقة عند اختفاء أحد الوالدين، ويعيشون اليوم تبعات هذا الغياب بوصفه حالة مستمرة لا حدثاً منتهياً.

النتائج الأساسية:

1. الغياب القسري بوصفه زمناً معلقاً لا فقداناً منتهياً

تُظهر البيانات أن الاختفاء القسري لا يُعاش في سوريا اليوم (حتى بعد سقوط النظام السابق) كحدث ماضوي، بل كبنية زمنية تتحكم بالحاضر وتعيد تشكيله. يعيش الأبناء داخل زمن متصدّع، يتأرجح بين احتمال الحياة واحتمال الموت، دون قدرة على الحسم أو الإغلاق. هذا الزمن المعلق يعيد تنظيم القرارات اليومية، ومسارات السكن والهجرة، والتعليم، والعمل، ويؤجّل إمكانيات التعافي.

2. انقسام وجداني وصراعات ضمير مزمنة

تنتج تجربة الغياب منظومة مشاعر متناقضة تتعايش قسراً: الخوف، والأمل، والذنب، والفخر، والرغبة في معرفة الحقيقة والحاجة إلى تأجيلها. يتجلى ذلك في صراعات ضمير يومية، أبرزها التوتر بين التمسك بأمل الخلاص من المعتقل وبين تمني الموت بوصفه خلاصاً للمفقود من التعذيب، وهو تمني يولد شعوراً عميقاً بالذنب والصمت.

3. ضبط المشاعر كآلية بقاء لا كمسار شفاء

طوّر الأبناء استراتيجيات دقيقة لإدارة هذا التناقض، مثل الصمت المتعمد، وتأجيل الغضب، والانشغال القسري بالدراسة أو العمل، والانسحاب الاجتماعي، واللجوء إلى الروحيات. هذه الممارسات لا تحلّ الصراع الوجداني، بل تُبقيه قابلاً للإدارة، وتسمح بالاستمرار في الحياة اليومية في ظل غياب العدالة والحماية.

4. طفولة مقطوعة وبلوغ قسري

يكشف التقرير أن ضبط المشاعر يرتبط مباشرة بإعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة. فالطفل الذي يُخفي ألمه لحماية الأم، أو يتحمل مسؤوليات اقتصادية وعاطفية مبكرة، ينتقل قسراً إلى موقع "البالغ"، ما يؤدي إلى تآكل الطفولة تدريجياً. هذا التحول لا ينتج نضجاً طبيعياً، بل تحملاً قسرياً طويل الأمد.

5. العنف كذاكرة مؤسّسة للتجربة

لا يظهر العنف كحدث لحظة الاعتقال فقط، بل كذاكرة ممتدة تشمل المداهمات، التعذيب غير المباشر، الابتزاز المالي، الوصمة الاجتماعية، العنف المدرسي والمؤسسي، والتحرش والتهديد. تستمر هذه الذاكرة في إعادة إنتاج الخوف حتى بعد التحرير، حيث تتحول خيبات الأمل المرتبطة بعدم عودة المفقود أو معرفة أي معلومات عن مصيره إلى شكل جديد من العنف الرمزي نتيجة غموض عملية العدالة الانتقالية.

6. تفكك البنية الداعمة وانهيار الثقة بالمؤسسات

تكشف الشهادات انسحاب العائلة الممتدة، وغياب شبكات الدعم، وتحول المجتمع أحياناً إلى مصدر للوصمة والعقاب، خصوصاً في حالات اعتقال الأم. يترافق ذلك مع قناعة متراكمة بأن المؤسسات الإدارية، وحتى العدلية لم تكن غائبة فقط، بل شاركت في إنتاج الأذى، ما أدى إلى انهيار عميق في الثقة بالعدالة والدولة.

7. مسارات الهوية والمستقبل: بين الهروب وإعادة البناء

تتوزع استجابات الأبناء بين الهجرة بوصفها استراتيجية ناجحة، ومحاولات عنيدة لإعادة البناء عبر التعليم، والعمل، والالتزام بقيم المفقود، أو الانخراط في العمل العام. لا تمثل هذه المسارات طويلاً نهائية، بل تفاوضاً مستمراً مع واقع غير مستقر، حيث يبقى المستقبل مشروطاً، ومحققاً بأسئلة أخلاقية لم تُحسم.

الدلالات السياسية والمؤسسية

- العدالة، كما يراها الأبناء، ليست فقط محاسبة قانونية، بل قدرة على استعادة زمن قابل للعيش، وهو بعد تغفله السياسات السريعة أو الرمزية.
- قد تلعب الموارد الثقافية والدينية المحلية، دوراً إيجابياً في التعايش مع الغياب، ما يستدعي فهمها ودراساتها بوصفها استراتيجيات تعاف سيكون من المفيد أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع قضايا المصالحة والتعافي.
- تبني نماذج جاهزة للذاكرة والعدالة الانتقالية، مثل تحويل أماكن الاعتقال إلى متاحف، قد ينطوي على مخاطر جدية تهدد بخلق مشاكل خطيرة إذا لم يُراعَ السياق السوري. ففي بعض الحالات، استُقبلت هذه الفكرة بوصفها إعادة تثبيت رمزي لمعان هوياتية (طائفية) تعززت خلال الحكم السلطوي والحرب الأهلية، لا بوصفها فعل اعتراف أو إنصاف، ما قد يسهم في إعادة إنتاج العنف الرمزي بدل احتوائه.

الخلاصة

خلص التقرير إلى أن الخطر الأكبر في المرحلة الانتقالية السورية لا يكمن فقط في غياب العدالة، بل في فرض عدالة لا تشبه التجربة، وذاكرة قد لا يريد لها أصحابها. لذلك، فإن أي مسار جاد لمعالجة ملف المفقودين لا بد أن يكون حساساً للزمن المعلق، والانقسام الوجداني، والهشاشة الاجتماعية، وأن ينطلق من الإصغاء العميق للتجربة كما تُعاش، لا كما تُفترض، لأن عدالة لا تُصغي قد تعيد إنتاج العنف، وذاكرة تُفرض قد تتحول إلى شكل جديد من الإكراه.

ولا تتبع قيمة هذا التقرير فقط من ما يقدمه من نتائج، بل من طبيعته المعرفية نفسها؛ إذ يعيد بناء التجربة من منظور أبناء وبنات المفقودين بوصفهم منتجين للمعنى لا مجرد متلقين للضرر. وبذلك، يشكّل التقرير وثيقة معرفة مبنية على تصوّرات الضحايا كما تتشكّل داخل حياتهم اليومية، لا على افتراضات مؤسسية مسبقة حول ما ينبغي أن تكون عليه العدالة أو التعافي، ويقدم أساساً واقعياً لتصميم سياسات وبرامج أكثر حساسية وإنصافاً واستدامة، دون اختزال التجربة في تدخلات تقنية أو زمنية قصيرة.

مقدمة: كيف يعيد الغياب تشكيل معيش أبناء وبنات المفقودين؟

تحول الاختفاء القسري في السياق السوري مع مرور السنوات إلى تجربة اجتماعية ممتدة أعادت تشكيل حياة العائلات على نحو عميق، ليس فقط عبر غياب أحد أفرادها، بل من خلال ما أنتجه هذا الغياب من أنماط عيش، وانتظار طويل، وصمت مفروض، ومسؤوليات مبكرة. ففي ظل غياب أي مسار واضح لكشف المصير أو لتحقيق العدالة، لم يعد الغياب حدثاً يُستعاد في الذاكرة، بل أصبح حضوراً يومياً يتسلل إلى تفاصيل الحياة الصغيرة: في القرارات الأسرية، وفي تخيل المستقبل، وفي توزيع الأدوار داخل العائلة، وفي إدارة الأمل والخوف معاً. وتبرز تجربة أبناء وبنات المفقودين بوصفها إحدى أكثر تجارب الغياب تعقيداً، إذ لم يختبروا الفقد في مرحلة ناضجة من حياتهم، بل عاشوه في لحظات تأسيسية من الطفولة أو المراهقة، حيث كانت الذات لا تزال في طور التشكل، وكانت تصورات الأمان والانتماء والمعنى قيد البناء. نشأ كثير منهم داخل زمن الغياب نفسه، لا قبله ولا بعده، ما جعل حياتهم تتكوّن في ظل انتظار مفتوح ومعرفة ناقصة وأسئلة أخلاقية لا تجد إجابة، ويضعهم أمام تجربة نوعية تختلف في بنيتها عن تجربة الآباء والأمهات، وتتطلب مقارنة تفهم الغياب لا بوصفه فراغاً مؤقتاً، بل علاقة اجتماعية مستمرة تُعيد إنتاج آثارها عبر الزمن والأجيال.

بشكل عام، تميل غالبية الدراسات المتعلقة بالمفقودين السوريين إلى التركيز على البيانات الكمية والانطلاق من مبدأ التوثيق، حيث تهدف هذه الدراسات إلى حصر أعداد المفقودين، توثيق حالات الاعتقال، وتسجيل الانتهاكات المرتبطة بالفقد القسري. هذا النهج يوفر صورة شاملة للمدى العددي للظاهرة، لكنه يظل محدوداً من حيث فهم التجربة الإنسانية والاجتماعية للأبناء والعائلات، وخاصة إدراكهم للزمن ومعنى الانتظار، وطريقة تعاملهم مع الغياب. كما أن غالبية هذه الدراسات، أجريت من منظور حقوقي ركز على جمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات (بما فيها الدراسات النوعية القليلة التي حاولت تقديم فهم معمق لتجربة المفقودين من خلال الاهتمام بالبعد النفسي - العلاجي)¹. هذا التركيز الحقوقي يظهر الفقد القسري كما لو أنه مسألة أرقام وحقوق في حين أنه في واقع الأسر تجربة تتكرر يومياً في الذاكرة والعلاقات، وتعيد تشكيل الزمن الشخصي والاجتماعي للعائلة، بحيث يتحول الزمن ذاته إلى فضاء اجتماعي تُعاد فيه صناعة الغياب كفعل مستمر، لا يطويه النسيان بل تُعيده الممارسات اليومية والذاكرة السياسية إلى الحاضر، ويُبقي التجربة حيّة في تفاصيل الحياة اليومية. وهنا تبرز أهمية النظر إلى الزمن لا كخلفية محايدة للأحداث، بل كعنصر بنيوي يُعاد تشكيله داخل تجارب الغياب القسري. فالانتظار، التعليق، التكرار، وانعدام القدرة على الإغلاق، كل هذا يصنع زمناً اجتماعياً جديداً يشترك فيه الأبناء والعائلة والمجتمع. هذا "الزمن المتصدّع" ليس تفصيلاً، بل عاملاً بنائياً يعيد تشكيل الهوية، والعلاقات، والمسؤوليات، وطريقة تخيل المستقبل. ومن دون فهم هذا الزمن، تبقى التجربة مبتورة وناقصة. ويعكس هذا النمط من التعامل مع الغياب أن الزمن في سياق الفقد القسري لا يعمل كمسار للتقدم، بل كآلية لإعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية؛ إذ تعيش العائلات حالة زمنية متصدعة، يتراجع فيها المستقبل تحت ثقل ماضٍ لا يطوى، ما يعكس بدوره على إمكانيات التعافي الاجتماعي وبناء الثقة في الحاضر. وهذا الغياب في الأدبيات لا يعكس فقط نقصاً معرفياً، بل يكشف عن فجوة بنيوية في الحقل الحقوقي والسياسية التي لم تصغ آليات لفهم أثر الغياب على الزمن الاجتماعي، وعلى تشكّل الأدوار داخل العائلة، وعلى الانتقال العاطفي بين الماضي والحاضر.

1. هديل ديب، رنا حدي، وبشرى شريح، "مستوى المرونة النفسية لدى أخوة وأخوات الأشخاص المفقودين خلال الحرب على سورية: دراسة ميدانية في ريف اللاذقية"، مجلة جامعة اللاذقية - سلسلة العلوم الإنسانية والفنون، 44، العدد 1 (2022)؛ منظمة اليوم التالي، تقرير على حافة اليأس: تجارب عائلات المختفين قسرياً من قبل النظام السوري (2020).؛ طلال مصطفي، عائلات المعتقلين والمفقودين: تحديات قانونية ومعيشية وأثر نفسية اجتماعية، دراسة ميدانية لعينة من العائلات السورية، مركز حرمون، (2023).

تبنت بعض الدراسات مقاربات نسوية اهتمت بتجارب النساء، مثل تأثير فقد أحد أفراد الأسرة على حياتهن اليومية، أدوارهن الاجتماعية، والأبعاد النفسية والعاطفية للغياب القسري في المعتقلات². وهو غياب لا ينفصل عن بنية العنف السياسي التي جعلت من الاعتقال وسيلة للسيطرة على الحاضر والمستقبل معاً. لكن رغم أهمية هذه المقاربات، إلا أنها أغفلت جانباً أساسياً من التجربة، هو ما يعيشه الأبناء. وبذلك، لا يُحجب فقط صوت الأبناء، بل يُغيب فهم أوسع للكيفية التي تستمر بها آثار العنف السياسي في إعادة تشكيل الأجيال التالية، عبر الذاكرة والانتظار والإرث الرمزي للفقد. هذا التركيز الحقوقي أو الكمي أو النسوي أو النفسي-العلاجي، وغياب المقاربة السوسيولوجية والأنثروبولوجية، أدى إلى أننا ما زلنا نجهل الكثير عن تجارب أبناء المفقودين خصوصاً أولئك الذين وجدوا أنفسهم في خضم هذه التجربة في سن الطفولة أو المراهقة. باستثناء تلك التقارير الصحفية التي صدرت مؤخراً عن أبناء المفقودين الذين تم نقلهم إلى دور رعاية الأيتام لن نجد أي دراسة أو تقرير يتناول هذه الفئات العمرية في تجربة الاخفاء القسري لأحد الوالدين في سوريا³. وبذلك، تبقى تجارب الأبناء الذين كبروا داخل هذا الغياب المستمر، خارج اهتمام البحث، رغم أن حياتهم اليومية تمثل شكلاً ممتداً للفقد، يعيشونه عبر الانتظار، والذاكرة، والبحث عن معنى لما لا يفهم. هذا النقص لا يحجب فقط البعد الإنساني لتجربة الفقد، بل يحول دون فهم أعمق للزمن الذي يعيشه الأبناء، وللأسئلة الأخلاقية والعاطفية التي ترافق وجودهم. في غياب أي مسار واضح للعدالة أو كشف المصير، يغدو الزمن ذاته امتداداً للعنف، فضاءً يتقاطع فيه الماضي بالحاضر، فيبقى الحزن قائماً ويؤجل التعافي بلا نهاية واضحة.

بالنظر إلى المفاهيم النظرية التي اعتمدت في مقارنة هذا الموضوع يحضر مباشرة مفهوم الفقدان الغامض لبولين بوس. يمكن أن نقول أنه يكاد يكون المفهوم النظري الرئيسي الذي تم استخدامه في الدراسات السابقة عن الاختفاء القسري في سوريا⁴. هذا المفهوم مفيد لفهم الحالات التي يتعدّر فيها التمييز بين الفقد والوجود، حيث يعيش الأفراد حالة من التعلّق الدائم بالشخص الغائب. غير أنّه، رغم أهميته من منظور نفسي، يبقى محدوداً حين نطبّقه على حالات الفقد القسري من قبل جهات اشتهرت بممارسة كل أنواع التعذيب كما في سوريا. فالغموض هنا ليس التباساً معرفياً فحسب، بل هو جزء من ممارسة سلطوية مقصودة، لا تكفي إخفاء الحقيقة بل تضع الأبناء في مأزق أخلاقي مزدوج، وهو أحد أكثر أبعاد التجربة تعقيداً وأشدّها خفاءً. فالتجربة ليست مجرد انتظار لعودة الغائب، بل صراع داخلي متواصل يتشكّل في المسافة بين الرغبة في الحياة والخلص من العذاب: ماذا لو كان على قيد الحياة!

2. رابطة عائلات قيصر، "ليس خياراً ولكننا محكومات بالأمل: أعباء النظام القانوني والاجتماعي على النساء المتأثرات بالاختفاء القسري في سوريا (2024)"; مؤسسة دولي ومؤسسة النساء الآن للتنمية، "خيالات المختفين" (2018); مجموعة منظمات سورية، "دليل في ظلام لا يعرف النور: واقع المعتقلين والمختفين قسراً في سوريا وعائلاتهم" (2021).
3. انظر مثلاً: رضا الماوي، "أطفال سوريا المفقودون: بين أمل العودة والحداد غير المكتمل"، بي بي سي نيوز عربي، 7 يناير 2025 <https://www.bbc.com/arabic/articles/cnv34909gyqo>
4. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير "اختتام البرنامج التدريبي لإعداد مدربين حول الفقدان الغامض في السياق السوري"، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. <https://scm.bz/conclusion-of-the-training-program-for-preparing-trainers-on-enforced-disappearance-in-the-syrian-context-ar/>
صلاح الدين هاشم لكة، جلال نوفل، وائل يسقي، جمان قنان، ميرفت وهيب، منير الشيخ حمود، أمجد أبو ليل، ومطاع بركات، "دراسة الفقدان الغامض في السياق السوري"، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2025، متاح على: <https://scm.bz/ambiguous-loss-in-the-syrian-context-ar/> تاريخ الوصول: 19 نوفمبر 2025.
الحاج صالح، خليل، "خطوات ضرورية من منظور «مجتمع الفقدان الغامض» السوري"، الجمهورية، 20 ديسمبر 2024. <https://aljumhuriya.net/ar/2024/12/20/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/>
Hochberg, L. 2021. Recovering the Truth for Syria's Missing and Forcibly Disappeared: Assessing Opportunity Structures and Guiding Principles for International Stakeholders. Master's thesis, Utrecht University; Bernath, J. 2025. "Mobilizing for Syria's Disappeared: Survivor-Led Movements, Emotions, and Transitional Justice." Journal of Human Rights Practice 17 (2).

هنا تحديداً تظهر حدود مفهوم فقدان الغامض؛ إذ لا يلتقط البعد السياسي للغياب، ولا يتعامل مع العنف المقصود الذي يجعل "اللايقين" نفسه أداة سيطرة. فالغموض في حالة الاختفاء القسري ليس صدفة، بل نظاماً عاطفياً مُنتجاً للهيمنة. يخلق هذا التناقض حالة من الانقسام الوجداني، إلا أنه ليس مجرد اضطراب نفسي بل انعكاس لعلاقة مشوّهة بين الأحياء والمفقودين، أنتجتها بنية سلطوية قامت على الغموض والتعذيب والسيطرة. ففي ظل غياب العدالة، يُترك الأبناء ليعيشوا هذه الثنائية الموجهة دون أفق للحسم: فهم لا يستطيعون الحداد لأن الفقد غير مؤكد، ولا يستطيعون الانتظار بلا نهاية. وهنا تحديداً تبيّن إحدى أهم ثغرات مفهوم فقدان الغامض: تقوم تجربة فقدان القسري في المعتقلات على غياب مُدبر يُعاد إنتاجه يومياً عبر التعذيب، وإنكار الحقيقة، وترك المصائر معلّقة عمداً من قبل الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبكات زبائيتها (authoritarian clientelistic networks). بهذا المعنى، لا يمكن للمفهوم النفسي التقليدي أن يفسّر الغياب بوصفه ممارسة سياسية تُشكّل العواطف والزمن والهوية معاً. ومع ذلك، فإنّ قيمة مفهوم فقدان الغامض لا تُلغى؛ فهو يوفر مدخلا مهما لفهم الارتباك العاطفي وعدم القدرة على الحداد. لكن البحث الحالي يعامل هذا المفهوم كبداية لا كإطار كاف، إذ يعمل على توسيعه من حقل علم النفس إلى فضاء أكثر بنيوية حيث يصبح الغياب ممارسة سياسية تُنتج علاقات قوة وزمناً معطوباً يتغير بسرعة بين أخبار الحياة والموت، وانقساماً وجدانياً لا يُختزل في "الغموض" وحده.

كما أن الزمن هنا ليس مجرد إطار تقويمي، بل فضاء يتشكّل فيه العجز والمعاناة اليومية، مرتبط بالضمير الممزق والصراع الأخلاقي المستمر. يمتد العجز ليشمل كل جانب من جوانب الحياة اليومية: اتخاذ القرارات الصغيرة، التفاعلات الاجتماعية، التخطيط للمستقبل، والتعامل مع الغياب المستمر للمفقود. بهذا المعنى، يعيش الأبناء في حالة مزدوجة: مأزق أخلاقي داخلي يُنتج الضمير الممزق، وعجز اجتماعي وعاطفي يُعاد إنتاجه يوميا عبر الزمن المعلق وسياسات الصمت والغياب. كل شعور بالمسؤولية يتحول إلى عبء ثقيل، وكل قرار مرتبط بالمفقود يظل معلّقاً بين الرغبة في التحرير والخشية من استمرار المعاناة، ويصبح العجز جزءاً من تكوين الهوية الاجتماعية للأبناء، من خلال حياتهم اليومية، اختياراتهم، علاقاتهم مع الأسرة والمجتمع، وطموحاتهم المستقبلية. ولا يظل هذا التكوين محصوراً في التجربة الفردية، بل يمتد ليشكّل العلاقات، وتمثّلات السلطة، وحدود الفعل الاجتماعي داخل المجتمع السوري الأوسع؛ إذ ينتج الغياب بنية وجدانية جماعية تُراوح بين الخوف واللايقين، ما يجعل معالجة هذه التجربة ضرورة اجتماعية لا مجرد شأن خاص بالأسر المتضررة. إن هذه التجربة لا تتشكل داخل الأسرة وحدها، بل داخل بنية اجتماعية وسياسية أوسع تستمر في إعادة إنتاج الصمت والإنكار. لذلك، فإنّ فهم معيش الأبناء ليس مجرد تمرين معرفي، بل خطوة أساسية في تفكيك أنماط السلطة التي رسّخت هذا الغياب، وفي تصور مستقبل أكثر قدرة على حماية الذاكرة والعدالة.

إن فهم كيفية تعامل الأبناء مع هذه التحديات اليومية (من صراع أخلاقي مستمر، زمن معلق، وعجز اجتماعي) لا يقتصر أهميته على دعمهم الفردي فحسب، بل يمتد إلى المجتمع ككل. فاستمرار آثار الفقد القسري على الأجيال الجديدة يعكس ويرسخ أنماط العجز والانتظار والصمت، ويؤثر على شبكات العلاقات الاجتماعية، على الثقة بالمؤسسات، وعلى القدرة المجتمعية على إعادة إنتاج العدالة والمساءلة.

إدماج هذه التجارب في السياسات العامة والعدالة الانتقالية يمكّن المجتمع من مواجهة إرث العنف، وفتح فضاء لإعادة بناء الروابط الاجتماعية وتطوير أنماط من التعاطي مع الغياب بطريقة تقلّل من استمرار الظلم الاجتماعي والسياسي، وتعزز قدرة السوريين جميعاً على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والمستقبل المشترك. وإذ تمتد آثار الغياب القسري إلى الأجيال اللاحقة، يصبح فهم تجربة الأبناء شرطاً لفهم كيفية إعادة المجتمع لإنتاج نفسه بعد العنف؛ فالأبناء يشكّلون حلقة حساسة تربط بين ذاكرة الماضي وتخيّل المستقبل، ويظهر في سردياتهم كيف يُعاد بناء المعنى، وكيف تُعاد صياغة الثقة، وكيف يصبح الغياب جزءاً من الهوية الجماعية السورية. من هنا تأتي ضرورة هذا البحث ليس فقط لسد فجوة معرفية، بل لإعادة التفكير في الغياب بوصفه علاقة اجتماعية وسياسية تُنتج ذاتاً جديدة، وزمناً جديداً، وطريقة مختلفة لرؤية العالم. إن فهم تجربة الأبناء هو شرط لفهم المجتمع الذي نشأ داخل الغياب. تُظهر هذه العناصر أن تجربة أبناء المفقودين ليست مجرد امتداد للصدمة، وليست ظاهرة نفسية فردية، بل هي بنية اجتماعية معقّدة تشكّلها السياسة والعنف والذاكرة والانتظار. ولتتبع هذا التشابك في مستواه المعيشي اليومي، اقتضى الأمر مقارنة منهجية مرنة، تسمح للمعنى بأن يظهر من داخل التجربة لا من خارجها، وهو ما وجّه اختيار النظرية المجذّرة البنائية كأساس لهذا البحث⁵.

1. الطريق المنهجي: الاقتراب الحذر من الغياب

إنّ التعامل مع تجربة مركّبة كتجربة أبناء المفقودين يستدعي تبني مقارنة منهجية توازن بين الحساسية الأخلاقية والصرامة التحليلية. فالمشاركون لا يقدّمون "معلومات" بقدر ما يشاركون روايات تتقاطع فيها الذاكرة الشخصية مع الألم، والغياب مع الحياة اليومية، والوعي الفردي مع البنية السياسية للعنف. لذلك، لم يكن بالإمكان التعامل مع الموضوع عبر أدوات تقليدية أو أسئلة مباشرة، بل عبر خلق مساحة سردية آمنة تسمح بظهور المعنى من داخل التجربة نفسها، لا من فرضيات مسبقة. هذا "الاقتراب الحذر" لا يهدف إلى تجنّب الألم فحسب، بل إلى احترام هشاشة التجربة وضمان عدم تحويل المشاركين إلى "حالات" أو "بيانات" تُختزل فيها حياتهم داخل إطار نظري جاهز. وقد مثّل هذا التوجّه مدخلاً أساسياً في عملية بناء التصميم المنهجي، إذ كان من المهم تبني إطار يتيح للمشاركين تحديد إيقاع السرد، ونسج الأحداث، وتحديد نقاط الصمت بقدر نقاط البوح. فالحذر هنا ليس موقفاً أخلاقياً فقط، بل شرطاً إبستمولوجياً لضمان أن يكون التحليل لاحقاً امتداداً للمعنى كما يتشكّل في خبرات الأبناء، لا كما يتوقعه الباحث أو الأدبيات السابقة.

1.1. العينة النظرية: حين تقودنا البيانات لا الافتراضات المسبقة

لم تُحدّد العينة بدقة مسبقاً، بل تشكّلت تدريجياً وفق متطلبات التحليل. فكلما ظهر في المقابلات بعدد جديد (كالضمير الممزق، أو الزمن المعلق، أو اختلاف التجربة بحسب العمر والجنس، أو أثر الغياب على أدوار الأبناء) تمّ التوسع نحو مشاركين يضيئون هذا البعد بشكل أوضح. اعتمد البحث على قاعدة بيانات رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا التي توفر المعلومات الأساسية اللازمة لاختيار المشاركين وفق مبدأ العينة النظرية: لم يكن الهدف تمثيل "فئات" اجتماعية، بل إشباع المفاهيم وفهم تشكّلها وتحولاتها.

5. لمزيد من التفاصيل عن هذه المنهجية، انظر: باسم محمود، "نحو عوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذّرة"، عمران، 2018.

<https://omran.dohainstitute.org/ar/Issue026/Pages/art4.aspx>

ومع تقدّم التحليل، لم يعد السؤال من هم المشاركون، بل ما الذي تحتاجه المفاهيم الناشئة كي تتشكّل. قاد هذا النهج إلى مقابلات ساعدت في تفسير التوترات المركزية في التجربة، مثل رفض تصديق الوفاة، والبحث المستمر عن الحقيقة، وتبدّل الأدوار داخل الأسرة، والغضب بسبب غياب المحاسبة، والانطواء أو الرغبة في الهجرة، وأثر البيئة الاجتماعية غير المتفهمة. وهكذا، تحولت العينة النظرية إلى خريطة ديناميكية توسّعت مع الأسئلة وتقلّصت عندما بدأ التحليل يكشف التشعبات النظرية الأساسية.

2.1. تصميم البحث: من التجربة إلى المفهوم

انطلق هذا البحث من التزام منهجي يقوم على النظرية المجدّرة البنائية، التي تنظر إلى المعنى بوصفه يتشكّل داخل العلاقة بين الباحث والمشاركين، لا باعتباره حقيقة جاهزة أو بنية مكتملة. لهذا السبب، لم يعتمد البحث أيّ إطار مفهومي مسبق، بل ترك للخبرات الحيّة لأبناء وبنات المفقودين أن تقود مراحل التحليل عبر الترميز الأولي، ثم المحوري، وصولاً إلى بلورة المفاهيم النظرية من خلال المقارنة المستمرة بين البيانات والأسئلة والمذكرات التحليلية.

لم تُبنِ الأسئلة على فرضيات، بل على دعوة مفتوحة للسرد، لأن جوهر النظرية المجدّرة هو تتبّع المعنى كما يتشكّل في سردية الشخص ذاته، لا كما يتوقعه الباحث. وقد استلزم هذا النهج حساسية عالية تجاه طبيعة الموضوع، إذ إن الحديث عن الفقد والاعتقال والإخفاء القسري لا يُستجاب له عبر أسئلة مباشرة، بل عبر خلق مساحة آمنة تسمح للمشاركين بتحديد ما يريدون قوله وكيف يريدون قوله، بما ينسجم مع جوهر المقارنة البنائية في احترام المعنى كما يتشكّل داخل التجربة لا خارجها. بعد كل مقابلة، كان يجري ترميز البيانات، مع كتابة مذكرات تحليلية رصدت الأفكار، والانفعالات، ونقاط الغموض، والاحتمالات النظرية الأولى. وكان التقاطع بين القرب الشخصي والمسافة المنهجية ينعكس مباشرة في طريقة الترميز. إذ كان كل مقطع سردي يُفحص على مرحلتين: الأولى كما يقدّمه المشارك، والثانية كما نعيد قراءته بمنطق المقارنة المستمرة. هذا التمرين المزدوج منع التحليل من الانزلاق نحو التعاطف أو التفسير المسبقين، وسمح ببناء مفاهيم تنتمي إلى سرديات المشاركين لكنها تتجاوز حدود التجربة الفردية نحو بنية اجتماعية أوسع. بهذه الطريقة، لم يكن التحليل عملية مؤجلة، بل جزءاً من التفاعل المستمر بين جمع البيانات وصياغة الأسئلة اللاحقة، فهذه هي السمة الأساسية لعينة النظرية. ولضمان صرامة المنهج، جرى مراجعة المذكرات التحليلية دورياً لإعادة فحص الافتراضات الضمنية وتحييد أيّ أثر للتوقعات المسبقة، وهو ما عزّز قدرة الباحثين على المحافظة على منطق "انبثاق المفهوم من البيانات"، أحد أعمدة النظرية المجدّرة البنائية.

أُجريت المقابلات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2025، وشملت 21 مشاركاً؛ 9 من الذكور و12 من الإناث. جميعهم فقدوا على الأقل واحد من الوالدين بعد عام 2011 (14 فقدوا الأب، 3 فقدوا الأم، شخص فقد الأب والأم، وفي حالة فردين من عائلة واحدة فقدوا الأب والأخ، وشخص اعتقل مع والدته ولكن كانا في مواجهات مختلفة). ثلاث مقابلات كانت وجاهيّة، فيما أُجريت البقية عبر الهاتف، واستغرقت بين 30 و45 دقيقة.

وقد أتاح الجمع بين المقابلات الوجيهة وتلك التي أُجريت عبر الهاتف الوصول إلى مشاركين من خلفيات وسياقات مكانية مختلفة، بما ينسجم مع منطق العينة النظرية. كان المشاركون في عمر يتراوح بين 7 سنوات و18 عاماً عند اختفاء أحد الوالدين (باستثناء مشاركة واحدة كان عمرها 21 عاماً). اختيرت هذه الفئة العمرية لأن اختفاء أحد الوالدين خلال مرحلة الطفولة أو المراهقة لا يمثل حدثاً عابراً، بل تجربة بنوية تؤثر في تشكيل الهوية، وفي إدراك الزمن، وفي بناء العلاقات الاجتماعية والانفعالية. فالأطفال والمراهقون يعيشون الغياب في لحظة تتكوّن فيها ملامح الذات الأولى، وتتشكّل فيها تصوراتهم عن الأمان، والمسؤولية، والانتماء، وحدود الفعل الاجتماعي. لذلك فإن اختفاء أحد الوالدين في هذه المرحلة يُنتج أثراً طويلاً المدى يختلف نوعياً عن تلك التي يختبرها الراشدون. كما أنّ هذه الفئة العمرية تُعدّ الأكثر غياباً عن الأدبيات السورية حول الفقد القسري، والتي انصبت غالباً على الأرقام والتوثيق، أو على تجارب النساء، أو على الأبعاد الحقوقية والنفسية العامة.

وبالتالي، يهدف البحث إلى سدّ فجوة واضحة في المعرفة من خلال تتبع معيش الأبناء الذين كبروا داخل زمن الغياب نفسه، وليس خارجه. أما المشاركة التي كان عمرها 21 عاماً عند الاختفاء، فقد أُدرجت استناداً إلى منطق العينة النظرية المستخدمة في النظرية المجذّرة؛ إذ قدّمت تجربتها عناصر تفسيرية موهّمة حول كيفية تأثير الغياب على الانتقال إلى الرشد، وعلى الأدوار الأسرية المسؤولة التي تتشكل مباشرة بعد فقد أحد الوالدين. لم يُدرج عمرها لاعتباره ممثلاً للفئة المدروسة، بل لقدرته على إغناء المفاهيم التي بدأت بالظهور خلال التحليل. وبذلك، لا يقوم اختيار الفئة العمرية على مبدأ التمثيل العددي، بل على صلتها بتجربة إعادة التشكل الوجداني والاجتماعي التي يمر بها الأبناء ضمن لحظة حياتية حساسة، حيث يتداخل الغياب مع بناء الذات من البداية.

التزاماً بمبدأ عدم الإيذاء، تم الحصول على موافقة مستنيرة شفوية من جميع المشاركين بعد شرح أهداف البحث، وطبيعته، والمخاطر المحتملة المرتبطة بمناقشة تجربة الاختفاء القسري. جرى التأكيد بوضوح على حق المشاركين في الامتناع عن الإجابة عن أي سؤال، أو إيقاف المقابلة في أي لحظة، أو الانسحاب الكامل دون أي تبعات. في الحالات التي ظهر فيها علامات انزعاج أو توتر أثناء المقابلات، أُوقفت الجلسة فوراً، ولم تُستأنف إلا إذا عبّر المشارك صراحةً عن رغبته في المتابعة. تم تسجيل المقابلات وتخزينها بشكل مشفّر، ولم يُمنح حق الوصول إليها إلا لفريق البحث. وبعد الانتهاء من تفريغها والتحقق من النصوص، حُذفت التسجيلات الأصلية نهائياً لضمان أقصى درجات الحماية والسرية. كما جرى حذف أو تعديل أي تفاصيل قد تؤدي إلى التعرف على المشاركين.

3.1. كيف أثر الباحثون في النتائج وكيف تأثروا بها

في البيئات البحثية التي تتقاطع فيها التجربة الشخصية مع موضوع الدراسة، يصبح الوعي المنهجي شرطاً للإنصات الحقيقي. لم يكن القرب الشخصي مجرد حضور عاطفي، بل كان أيضاً تحدياً منهجياً تطلّب وعياً دائماً. فالباحث الرئيسي، بصفته ابناً لمفقود قُتل في سجون النظام السوري، والباحثة المساعدة التي اختبرت تجربة عودة والدها حياً بعد اختفاء طويل، لم يدخلوا الميدان بوصفهما مراقبين محايدتين، بل بوصفهما يحملان إرثاً من الأسئلة والذاكرة والخسارات الكبرى. هذا القرب، رغم حساسيته، لم يتحوّل إلى إطار موجه للبحث؛ بل جرى التعامل معه كأداة معرفية تحتاج إلى انضباط مستمر.

وفي بعض المقابلات، كان المشاركون يفترضون فوهماً مسبقاً لدى الباحثين، وكأن شيئاً من ثقل التجربة يمكن إدراكه دون أن يُقال. ولتفادي اختزال المعنى أو ملء الفراغات تأويلياً، اعتمدنا الإبطاء وإعادة طرح الأسئلة، وطلبنا من المشاركين تفصيل اللحظات التي بدت واضحة، لأن وضوحها الظاهري كان يخفي تعقيداً أكبر.

لمنع أي انزلاق نحو "تطبيع" التجربة أو ملء المعاني عبر إسقاط تجاربنا الشخصية، اعتمدنا ما يشبه بروتوكول تباطؤ منهجي: إعادة الصياغة، التحقق، طلب الأمثلة، وفحص المشاعر التي تظهر في أثناء المقابلة قبل تحويلها إلى تفسير. لم يكن الهدف مشاركة التجربة الشخصية، بل حماية السرديات من الانزلاق نحو التفسير السهل أو التعاطف غير المنضبط. وقد حوّل هذا الوعي النقدي القرب إلى قوة منهجية: قوة في الإصغاء، في التقاط المعاني الدقيقة، وفي بناء أسئلة تتعامل باحترام مع هشاشة التجربة وبنيتها الأخلاقية والاجتماعية. في المقابل، كان للبحث أثر على الباحثين نفسياً ومعرفياً. ومع ذلك، لم تتحوّل هذه الخبرة الذاتية إلى عدسة تفسيرية مُسبقة؛ فقد كان الالتزام المنهجي يقوم على تحويل المشاعر إلى "بيانات" تُفحص، لا إلى "بديهيات" تُفترض. وجرى التعامل مع كل أثر شخصي باعتباره عنصراً يجب معاينته نقدياً عبر المذكرات التحليلية والمراجعة المشتركة، لضمان أن يبقى التحليل منبثقاً من سرديات المشاركين لا من التجربة الذاتية للباحثين. فإعادة فتح طبقات الذاكرة في بعض المقابلات لم يكن سهلاً، لكنه دفعهما إلى التفكير في تجربتهما بطريقة أقل ذاتية وأكثر تركيباً.

للقيام بذلك، كان الباحث الرئيسي يقوم بإجراء المقابلات والباحثة المساعدة بتحويلها إلى نصوص مكتوبة تنقل الكلام كما هو من دون أي تعديل وباللحجة المحلية، ليقوم الباحث الرئيسي بعد ذلك بقراءتها وتحليلها. ولضمان اتساق عملية التحليل، تم استخدام برنامج MAXQDA لترميز البيانات ومتابعة تطوّر المفاهيم عبر المراحل المختلفة. خلال هذه العملية كان كل منهما يدون مذكرات (كل ما يخطر على البال سواء ملاحظات وصفية أو تحليلية أو منهجية أو غيرها) بشكل كتابي أو تسجيلات صوتية بينهما. واستمر هذا الأمر على مدار البحث كاملاً حتى صدور نسخته الأخيرة. ساعدتهما المذكرات والمقارنات المستمرة والحوار المشترك على ضمان ألا يكون التأثير باتجاه واحد؛ البيانات أثّرت في الباحثين، والباحثان أثرا في كيفية تشكّل الأسئلة دون أن يوجّها النتائج بل عبقاً القدرة على الفهم والإنصات والانضباط. وبهذا المعنى، لم تكن الانعكاسية عبئاً على البحث، بل جزءاً من هندسته النظرية: جسراً بين التجربة الشخصية والمنهج، يُبقي التحليل مفتوحاً، وبعيداً عن الإغلاق الأخلاقي أو العاطفي⁶. هكذا، تحولت الانعكاسية من مجرد وعي بالذات إلى أداة معرفية مكّنت البحث من كشف طبقات لم تكن لتظهر لولا هذا التوتر بين القرب والمسافة؛ حيث ساعد القرب في فتح مساحات سردية حساسة، بينما تكفّلت المسافة المنهجية بتحويل هذه السرديات إلى معرفة قابلة للتحليل، وليست مجرد تعاطف إنساني. وهكذا، لم تكن المعرفة هنا شيئاً يُكتشف، بل تتكوّن داخل تفاعل أصوات المشاركين وحساسية الباحثين والصرورة المفتوحة للتحليل.

وبذلك، كانت الانعكاسية جزءاً من بنية البحث الإبيستمولوجية؛ إذ سمحت بتحويل التجربة الشخصية من احتمال للتحيز إلى أداة لفهم المعنى، شرط أن تُخضع نفسها باستمرار للمراجعة والتحقق. كانت الانعكاسية هنا، بمعناها الأعمق، ممارسة أخلاقية ومعرفية تحمي صوت المشاركين من ذوبانه داخل صوت الباحث، وتضمن في الوقت ذاته بقاء المعرفة مفتوحة، غير مكتملة، وقابلة لإعادة التفكير، فيما يلي نقوم بعرض النتائج التي توصلنا إليها.

6. الانعكاسية في البحث النوعي تعني وعي الباحث بموقعه وتجربته وتأثيرهما على إنتاج المعرفة، والتعامل مع هذا التأثير بوصفه جزءاً من التحليل لا مصدراً خفياً للتحيز.

2. تعليق الزمن وتحول الانتظار إلى بنية معيشة

تكشف الشهادات أن الغياب القسري عند المشاركين لا يُعاش كحدث وقع في الماضي، بل كبنية زمنية تتحكم بالحاضر وتعيد تشكيله. فالانتظار هنا ليس مجرد حالة وجدانية، بل إطار تُعاد داخله صياغة القرارات اليومية والانفعالات والعلاقات. ومع أن جميع المشاركين يعيشون حالة التذبذب بين احتمال الحياة والموت، فإن هذا التذبذب يتخذ صوراً معيشية متنوعة، تتعلق بطبيعة العلاقة مع المفقود، وبالعمر، وبالقدرة على تحمل الغموض، وبالضغط الاجتماعي الذي يدفع نحو الحسم بينما تستعصي التجربة على أي حسم.

في شهادة رنا يتجلى كيف يستطيع الغياب أن ينتج حضوراً رمزياً. فالأب، رغم غيابه جسدياً، يستمر فاعلاً في حياتها عبر استعادة نصائحه مرجعاً تخيلياً تُنظّم به سلوكها وتستمد منه توجيهها في لحظات الشك. هذا الاستحضار هو طريقة لإعادة ترتيب الزمن الداخلي بحيث لا يتحول الغياب إلى انقطاع كامل. أما غياب الأخ فلا يمكن ملؤه رمزياً؛ فهو يوقف النمو الانفعالي عند لحظة الفقد، كما يظهر في قولها⁷:

كنت دائماً أفكر أنه لو كنت واقعة في أي مشكلة، كيف كنا ستصرف لو كان والدي حاضراً؟ وكيف كان سينصحي أن أتصرف؟ ... كان عمري خمسة عشر عاماً فقط. وفي كل جلسة كنت أجلس فيها معه وحدنا، كان يكرر علي: افعلي كذا... قومي بكذا. لذلك كنت على الدوام أتساءل: لو كان موجودا الآن، كيف كان سيتصرف معي؟ وكيف كان سيرشدني إلى الطريق الصحيح؟ هو في الحقيقة لم يكن غائباً؛ كان حاضراً دائماً معنا، حاضراً معي على الأقل... أما بالنسبة لأخي، فالأمر مختلف تماماً؛ فقد أثر غيابه في كثير، وجعلني أشعر بأنني ما زلت تلك الفتاة الصغيرة، فتاة الخمسة عشر عاماً.

وتوضح شهادة أخرى أن تعليق الزمن لا يقتصر على الداخل والانفعال، بل يمتد ليشكل المجال المعيشي نفسه. تقدم شهادة جنى مثلاً على كيف يصبح الانتظار منطقاً ينظم القرارات المصيرية للحياة اليومية، لا مجرد إحساس داخلي. فقد ظل احتمال عودة الأب أساساً في قرار البقاء داخل سوريا وعدم مغادرتها، رغم غياب أي معلومات مؤكدة. هنا يتحول الانتظار إلى بنية معيشة تحدد المكان والإقامة وإمكان الحركة. فالزمن لا يتقدم وفق تتابع طبيعي، بل يُعاد تشكيله حول احتمال واحد يمتلك من القوة ما يكفي لإعادة صياغة الحياة. تقول جنى⁸:

يختلف الأمر هنا تبعاً لمرحلتنا العمرية، وبحسب الوقت الذي عرفنا فيه شيئاً من مصير والدي. فقبل عام 2020 لم نكن نعرف إن كان حياً أم ميتاً؛ كان مجهول المصير تماماً، ولا نعرف أين هو. كنا نحاول دائماً أن نقنع أنفسنا بأنه قد يكون حياً، ولذلك لم نغادر سوريا؛ بقينا هناك لأننا كنا نعتقد أنه قد يعود في أي لحظة ويدق الباب، فمع من سيكون حينها لو سافرنا؟ لهذا السبب لم نرحل وبقينا في سوريا.

7. رنا، امرأة، 15 عام عند الاعتقال، الأب والأخ مفقودان حتى تاريخ المقابلة.
8. جنى، امرأة، 8 أعوام عند فقدان، تم التعرف على الأب المفقود ضمن صور فيصر.

لكن الانتظار المعلق لا يتشكل فقط داخل الأسرة، بل يتعرض أيضاً لتدخلات خارجية تضغط باتجاه حسم لا تمتلك الأسرة أدواته. تكشف شهادة حسن عن هذا البعد الاجتماعي للزمن المعلق، إذ يفرض المجتمع رواية جاهزة تسعى إلى تحويل الاحتمال إلى يقين: "ربما ماتوا". يشعر حسن بثقل هذا الخطاب، لكنه يقاومه لأن الحسم هنا لا يعني الوصول إلى حقيقة، بل قطع علاقة لا يملك حق إنهاؤها. وهكذا يتداخل الانتظار مع التشطي الداخلي، يقول⁹:

” يصعب علي أن أشعر بأنهما، مثلاً، في عداد الموتى. فعندما أشتاق إليهما لا أعرف إلى أين أذهب بهذا الشعور، ولا أعرف كيف أعبّر عنه. إن الأشياء الوحيدة المتبقية منهما الآن هي الصور، ولهذا تبقى التجربة شديدة الصعوبة، وليست بالسهولة التي يتصورها الآخرون. كثيراً ما واجهنا فكرة تقول: إذا كانت السجون فارغة، فربما قد ماتوا. أما بالنسبة إلينا فالأمر ليس بهذه البساطة، ولا نستطيع أن نتخلى عن فكرة استمرار الاحتمال لمجرد أنها تبدو مريحة للآخرين. وكما قلت لك، عندما أشتاق إليهما أبدأ بمخاطبتهما، ويعود إلى ذهني المشهد الذي أخبرتك عنه... لم أفقد الأمل، لكن الإنسان عندما يوضع تحت الأمر الواقع لا يعرف كيف يمكن أن يتصرف. وبعد كل هذه الفترة، فأني شيء أفعله أو أشعر به أحس بأنهما موجودان معي دائماً؛ ليس وجوداً حقيقياً في الحياة، ولا نعرف لهما مكاناً، لا لدى الدولة ولا في أي جهة أخرى.“

وتقدم حالة عصام بعداً ثالثاً، يتمثل في لحظة اللقاء بعد غياب طويل. وهي لحظة تكشف أن تعليق الزمن لا يغير الحاضر فقط، بل يعيد تشكيل العلاقة نفسها، بحيث تصبح استعادتها شبه مستحيلة. فهنا لا يحفظ الانتظار الروابط بل يعرضها للانفصال، لأن الزمن الذي يفترض أن يُعاش معاً قد انقطع ولم يعد قابلاً للاستعادة. يقول عصام¹⁰:

” والله، لم تكن فرحتي كبيرة حين رأيتهما. ليس لأنها هي، بل لأن رؤيتي لها بعد كل هذا الزمن كانت صعبة علي. فقد تركتني وأنا طفل، ولما رأيتي كنت قد بلغت نحو التاسعة عشرة، فشعرت بالخلل مني وابتعدت، كأني شخص غريب. وأنا أيضاً شعرت بأنها امرأة غريبة. وهذا ما جرحني في داخلي. فهي كانت سعيدة لأنها رأيتني، أما أنا فكنت مجروحاً؛ فبعد كل هذا الزمن، أهدأ اللقاء الذي ينتظرنا؟ لم أشعر أنها أمي، لأنني عشت كل الأوقات التي كان يفترض أن تكون فيها موجودة، ولم تكن.“

وهكذا تتكشف من هذه الشهادات بنية زمنية معقدة تحكم تجربة الانتظار: زمن داخلي يعيد تشكيل الذاكرة والانفعال، وزمن معيشي يعيد ترتيب القرارات والموقع والحركة، وزمن اجتماعي يفرض روايات لا تتطابق مع التجربة المعيشة. قد يمنح الانتظار حضوراً رمزياً يخفف أثر الغياب، أو يجمد جزءاً من الذات عند لحظة الفقد، أو يعطل القرارات اليومية، أو يفرض تذبذباً دائماً بين احتمالين، أو يكشف هشاشة الروابط حين يُعاد وصل ما انقطع.

9. حسن، رجل، 10 أعوام عند الاعتقال، الأب وأخ مفقودان حتى تاريخ المقابلة.
10. عصام، 10 سنوات عند الاعتقال، أطق سراج الأم المفقودة.

وفي كل هذه الحالات، لا يكون الانتظار مجرد ظرف ناتج عن الغياب، بل يصبح منطق الحياة نفسها في ظل فقد
لا يمكن تأكيده ولا تجاوزه. وهنا يبدأ الأثر الأعرق: فتعليق الزمن لا ينعكس فقط على الحياة اليومية، بل يتسلل
إلى بنية الذات، مولداً حالة دائمة من الانقسام الوجداني بين الأمل والخوف، وبين التشبث بالمفقود والامتثال
للواقع، وبين مقاومة الضغوط الاجتماعية والخضوع لها. ومن هذا الانتقال المرهق بين مستويات متعددة
للزمن تنشأ مصراعات الضمير التي تحكم التجربة اليومية للأبناء.



3. الانقسام الوجداني وصراعات الضمير

تكشف الشهادات أن الاختفاء القسري لا ينتج حزناً واحداً أو مساراً شعورياً يمكن تسميته أو احتواؤه، بل يفتح فضاءً داخلياً شديد التعقيد، تتجاوز فيه مشاعر متناقضة من دون أن تلغي إحداها الأخرى. فالأبناء لا يعيشون الغياب بوصفه فقداناً منتهياً، ولا بوصفه انتظاراً صافياً، بل كتجربة معلقة، مفتوحة على احتمالات متضادة، تنتج انقساماً وجدانياً مزمناً يتوزع بين الخوف، والأمل، والذنب، والفخر، والرغبة في المعرفة، والرغبة في التوقف عن المعرفة في آن واحد. هذا التعايش القسري بين مشاعر لا يمكن التوفيق بينها لا يبقى في مستوى الإحساس، بل يتجسد كصراع ضمير يومي، يضع الأبناء أمام أسئلة أخلاقية مصيرية لا يملكون أدوات لحسمها، ولا يملكون ترف تأجيلها.

يتصدر الخوف هذا المشهد، لكنه لا يظهر كخوف واحد أو مباشر، بل كمنظومة خوف متحركة يتغير موضوعها باستمرار. أحد المشاركات وصفت كيف ارتبط الخوف بمحاولة السؤال نفسها، حين حاول أحد أقاربها الاستفسار عن أخيه داخل فرع فلسطين، فكان الجواب حاسماً وقاطعاً لأي إمكانية للفعل: "قال له والله بعذر منك أخوك بالفرع بالقسم الأحمر هذا يعني أنه لا يمكن السؤال عنه وإذا سألتنا قد نعرضه للخطر فمن الممكن أن يقتلوه. ممكن أن يفعلوا أي شيء... ونحن يضل عنا أمل.."¹¹ في هذا السياق، لا يصبح السؤال وسيلة معرفة، بل مصدراً محتملاً للأذى. ويتحول الخوف من مصير المفقود إلى خوف من أن يؤدي السعي لمعرفة هذا المصير إلى تعريضه لمزيد من العنف. هنا، لا ينتج الخوف شللاً نفسياً فقط، بل يفرض منطق صمت قسري، يصبح فيه الامتناع عن السؤال فعلاً أخلاقياً لحماية المفقود، حتى لو كان الثمن هو إدامة الغموض.

ويتخذ الخوف شكلاً أكثر تطرفاً حين يتحول البحث ذاته إلى تجربة عنف مباشر للأهل، كما في شهادة المشاركة التي روت محاولة عائلتها التوجه إلى القابون: "قام قناص حراري بقنص عمتي في رأسها فوقعت... مرت قطة قنصوها ماتت... أي شيء يمر يقتل"¹² في هذه اللحظة، لا يعود العنف محيطاً بالتجربة فقط، بل يصبح جزءاً من بنيتها التأسيسية. فمحاولة الاقتراب من الحقيقة تتحول إلى تهديد وجودي، ويعاد تعريف معنى البحث نفسه، بحيث يصبح الحفاظ على الحياة أولوية تتقدم على معرفة المصير. هكذا، لا ينتج الخوف انسحاباً فردياً فحسب، بل يعيد رسم حدود الممكن والمستحيل في التجربة كلها.

إلى جانب الخوف، يبرز الضمير الممزق بوصفه أحد أكثر أبعاد التجربة إيلاماً وتعقيداً. تكشف الشهادات عن صراع داخلي حاد بين التمسك بالأمل والرغبة في إنهاء حالة الانتظار، حتى لو كان ذلك عبر قبول فكرة الموت. أحد المشاركين يقول: "كنت بقمة التخبط... كنت اتوقع الأسوأ... كثيراً ما راودتني فكرة أن موتهم قد يكون أهون عليهم من استمرار التعذيب"¹³ هذا التفكير لا يعكس قسوة أو تخلياً عن المفقود، بل محاولة لإعادة تأطير الألم أخلاقياً، بحيث يصبح نمي الموت فعلاً وقائياً، يهدف إلى حماية المفقود من سيناريو تعذيب مستمر. ويتكرر هذا المعنى في شهادة جمال بعد زيارة والده قبل انقطاع المعلومات بشكل نهائي: "بعد الزيارة، كنت أقول لنفسي من دون أن أصارح أحد بذلك، وفاته خلاص وراحة من التعذيب"¹⁴.

11. أمل، امرأة، العمر عند الاعتقال 10 أعوام، تم التعرف على المفقود ضمن صور قبصر.

12. المشاركة السابقة نفسها، أمل.

13. مشارك سابق، حسن.

14. جمال، العمر عند الاعتقال 13 عام، توفي المفقود في المعتقل.

غير أن هذا التحول في التفكير يولد في الوقت ذاته شعوراً عميقاً بالذنب، لأن تمهي الموت يتعارض مع صورة الأب الحي، ومع الواجب الأخلاقي غير المعلن بانتظار عودته. هكذا، يصبح الضمير ساحة صراع بين رحمة متخيلة وولاء لا يمكن التخلي عنه. يتعقد هذا الصراع أكثر حين تتداخل المعرفة الجزئية مع الإخفاء المتعمد داخل الأسرة. تصف إحدى المشاركات لحظة رؤية صورة والدها ضمن صور قيصر، وما رافقها من قرار جماعي بعدم إبلاغ الأم: "كانوا جميعهم يعرفون لكنهم لم يخبروا أمي ... قالوا إنهم لم يشاءوا أن يدخلوها في حالة نفسية سيئة"¹⁵ في هذه اللحظات، يتحول الأبناء إلى وسطاء أخلاقيين، يحملون عبء المعرفة وعبء حجبها في آن واحد. فهم مطالبون بحماية الأم من الحقيقة، وفي الوقت نفسه مطالبون بالتعايش مع هذه الحقيقة داخلهم. لا يوجد هنا خيار صحيح بالكامل، بل سلسلة من القرارات الرمادية التي تعمق الانقسام الوجداني وتطيل أمد الصراع الداخلي. تتوضح هذه الصورة أكثر في شهادة علا¹⁶:

ليس من باب المسؤوليات بقدر ما هو من باب المشاعر؛ إذ إنك لا ترغب في الحديث كثيراً عن هذا الموضوع، خصوصاً لأن لديك إخوة صغار، ولا تريد لهم أن يشعروا بعمق بالفقد (يرتجف صوتها) كما تحاول أن تبقى إلى جانب أمك، لأنها بدورها تبذل كل ما تستطيع حتى لا تشعر بهذا الفقد.

يبلغ هذا الانقسام ذروته حين يترافق الاختفاء القسري مع وصمة اجتماعية، خاصة في حالات اعتقال الأم. أحد المشاركين يروي كيف تعرض لعقاب جسدي فقط لأنه حاول السؤال عن والدته: "كلما حاولت أن أسأل عن أخبارها، أو قلت إنني أريد أن أرى أمي، كنت أتعرض للعقاب منهم. في إحدى المرات، قُيِّدت إلى الكرسي من الصباح حتى المساء، بسبب سؤالها عنها، أناسرت تعتبر بنظرهم أنه خلص انقست [في إشارة إلى افتراض انتهاك جنسي]¹⁷."

هنا لا يقتصر العنف على غياب الأم، بل يمتد إلى نزع شرعية العلاقة بها، وإلى فرض قطيعة قسرية بين الطفل وأمه. ويجد الطفل نفسه محاصراً بين ولاء عاطفي لا يمكن التخلي عنه ومتطلبات النجاة داخل العائلة الممتدة، ما يحول الضمير إلى ساحة عقاب مستمر. وفي شهادة أخرى يوضح سعيد كيف أنهم كانوا يخفون نبأ اعتقال والدته من أجل "سمعة" العائلة¹⁸:

كنا نتكتم على الأمر خلال الفترة الأخيرة، أي أننا لم نكن نُظهره. واستمر ذلك إلى أن أُصبتُ، وخلال فترة إصابتي فقدنا التواصل مع بعض أقاربنا. ثم بدأ يتضح لهم أنني أُصبت، وبدأوا يتساءلون: أين أمك؟ ولماذا لا تأتي؟ وهكذا، إلى أن أصبح أقاربنا على علم بالأمر.

في مقابل هذا الثقل، يظهر الفخر بوصفه شعوراً موازياً لا يلغي الألم، بل يعيد تنظيمه. يتحدث عدد من المشاركين عن فخرهم بأبائهم رغم الخوف والغياب: "كان منبع فخر أن والدي اعتقل لأنه رفض قتل الناس... وبنفس الوقت كانت مشاعر الخوف والقلق والرعب موجودة."¹⁹ ويقول مشارك آخر: "كلما رأيتني جارتنا، تقول لي إن والدي أنقذ حياتها ذات مرة"²⁰

15. مشاركة سابقة، جى.

16. علا، امرأة، العمر عند الاعتقال 7 أعوام، تم إطلاق سراح المفقود.

17. مشارك سابق، عصام.

18. سعيد، رجل، العمر عند الاعتقال 15 عام، تم إطلاق سراح الأم المفقودة.

19. أيمن، رجل، العمر عند الاعتقال 7 سنوات، تم إطلاق سراح الأب المفقود.

20. عادل، رجل، العمر عند الاعتقال 12 عام، تم الوصول إلى معلومات تؤيد وفاته.

يمنح هذا الفخر الغياب معنى أخلاقياً، لكنه في الوقت ذاته يضاعف العبء الوجداني. فصورة الأب النبيل تجعل فكرة ضعفه أو تعذيبه أكثر قسوة، وتعمق تمزق الضمير بين التمسك بهذه الصورة وبين واقع المعتقلات. هكذا، لا يعمل الفخر كتعويض عن الألم، بل كعنصر إضافي في شبكة المشاعر المتناقضة التي تحكم التجربة. لا تظهر الشهادات أن الانقسام الوجداني وصراعات الضمير مجرد حالة داخلية عابرة، بل تكشف عن توتر دائم بين مشاعر متناقضة يُضطر الأفراد إلى حملها في الوقت نفسه: الخوف والفخر، الأمل واليأس، التمسك بالحياة والرغبة في نهاية تُنهي الانتظار. غير أن هذا التناقض لا يبقى على مستوى الإحساس فقط، بل يفرض نفسه بوصفه عبئاً يومياً يتطلب إدارة مستمرة، خصوصاً في ظل غياب الحماية الاجتماعية واستمرار التهديد الأمني والوصمة المجتمعية. هذا السياق، يدفع أبناء وبنات المعتقلين والمفقودين إلى تطوير استراتيجيات مختلفة لضبط مشاعرهم، ليس بهدف تجاوز الألم، بل من أجل الاستمرار في العيش، وحماية الذات والآخرين من الانهيار أو الاستهداف.

4. استراتيجيات ضبط المشاعر: إدارة التناقض لا حله

تكشف الشهادات أن أبناء وبنات المختفين قسراً لا يسعون إلى تجاوز الانقسام الوجداني أو حسمه، بل إلى إدارته بطرق يومية دقيقة، غالباً غير معلنة، تهدف إلى منع الانهيار، وحماية الذات، وحماية الآخرين في آن واحد. فـ"ضبط المشاعر" هنا لا يعني تهدئة داخلية بالمعنى النفسي، بل ممارسة اجتماعية وأخلاقية معقدة، تتشكل تحت ضغط الخوف، والذنب، والمسؤولية العائلية، والوصمة الاجتماعية. أحد أبرز أنماط ضبط المشاعر هو الصمت المتعمد، ليس بوصفه عجزاً عن التعبير، بل كخيار واع لحماية الأسرة. تقول إحدى المشاركات بوضوح: "أنا من النوع الذي يخفي ولا يظهر شيء، عندي إخوة صغار... لا نريد أن نظهر هذا لأمي. لا نريد أن نجرحها"²¹ هنا يتحول كتمان المشاعر إلى فعل رعاية، حيث يُعاد توجيه الألم إلى الداخل كي لا يتحول إلى عبء إضافي على الأم التي "مر عليها الكثير وتعبت معنا كثيراً"²². هذا الصمت ليس فردياً، بل هو جزء من توزيع غير معلن للأدوار الانفعالية داخل الأسرة، حيث يتحمل الابن أو الابنة الأكبر عبء الضبط لصالح الآخرين. ويظهر نمط ثانٍ يتمثل في تجزئة المشاعر وتأجيلها، لا إنكارها. إحدى المشاركات تصف ذلك بوضوح شديد الدلالة: "أنا غاضبة منك، ولكن لن ترى مني أي ردة فعل الآن، أنا سأتصرف لاحقاً."²³ الغضب هنا حاضر، لكنه مؤجل ومراقب، لأن التعبير الفوري عنه قد يؤدي إلى مخاطر أمنية أو اجتماعية. بهذا المعنى، يصبح ضبط المشاعر استراتيجية بقاء، لا خياراً نفسياً.

كما يتكرر ذكر اللجوء إلى إعادة توجيه الطاقة الانفعالية نحو الدراسة أو العمل أو الانشغال المستمر، بوصفه وسيلة للهروب المؤقت من التفكير القهري في المصير المجهول. هذا الانشغال لا يعكس نسياناً، بل محاولة واعية للسيطرة على التفكير، ومنع العقل من الانزلاق إلى سيناريوهات العجز واليأس. في حالات أخرى، يظهر الانسحاب الاجتماعي والانطوائية كآلية ضبط، إحدى المشاركات تقول: "لم أكن أخرج إلى أي مكان؛ كنت أشعر أن الأهم هو أن أحقق أداءً جيداً في الدراسة."²⁴ كما تظهر ممارسات صغيرة ويومية بوصفها متنفسات انفعالية بديلة، مثل الاستماع إلى الراديو، القراءة، أو العناية بالحيوانات. هنا يتم تركيز الاهتمام على مجالات أو مجال واحد يمكن السيطرة عليه، بعد أن أصبح المجال الاجتماعي مصدراً للتهديد أو الشفقة أو الإيذاء.

21. سناء، امرأة، العمر عند الاعتقال، 11 عام، مفقود رغم وصول برقية تؤكد وفاته.

22. المشاركة السابقة نفسها، سناء.

23. مشاركة سابقة، جى.

24. بيسان، امرأة، العمر عند الاعتقال 13 عام، تم إطلاق سراح الأب المفقود، العمر حالياً 26 عام.

وتلعب الروحانيات دوراً مركزياً كمساحة آمنة لا تتطلب تفسيراً أو موقفاً حاسماً من مسألة الحياة والموت. يلجأ الكثير من المشاركين إلى الصلاة والدعاء كإطار يسمح بتعليق الأسئلة الأخلاقية المؤلمة، وإسناد ما لا يمكن احتماله إلى معنى أعلى.

هذه الممارسات لا تحل الصراع الوجداني، لكنها تمنح الجسد والعقل لحظات مؤقتة من الاستقرار، تسمح بالاستمرار في الحياة اليومية. الأهم أن ضبط المشاعر لا يُمارس فقط على مستوى الذات، بل أيضاً في العلاقة مع الآخرين، خصوصاً مع الأم أو الإخوة الأصغر أو المقيمين في الخارج.

يتحول الابن إلى حارس لانفعالات الأسرة، ويمنع على نفسه الانهيار كي لا ينهار الآخرون كما توضح رنيم في طريقة تعامل الإخوة مع شقيقهم المقيم خارج البلاد:²⁵

”لا، لم تُخبر أحداً. لكن أحد إخوتي، وهو أصغرنا سنّاً، وكان عمره آنذاك خمسة عشر عاماً، نزل إلى هنا في فترة العيد. كان الأصغر بيننا، وقد نزل فرحاً لأنه سيقضي العيد معنا، لكنه لم يكن يعلم أن أمي لم تكن معنا في البيت. كان يسألنا: أين أمي؟ فكنّا نقول له إنها ذهبت لتلقي العلاج. وكان يسأل: لماذا لا نتحدث معنا... بعد ذلك أخبرناه بأنها معتقلة. كان ذلك صدمة كبيرة له. ومنذ تلك اللحظة لم يعد يقبل بالسفر إلى أن تعود أمي. كان من المفترض أن يعود إلى عمله، لكنه لم يعد، وقال إنه سافر من أجلها، فلماذا يعود ويسافر مرة أخرى قبل أن تعود أمي؟... وعندما خرجت أمي، لم يستطع استيعاب الأمر. تولّد داخله كره شديد لسوريا، ولا يزال هذا الشعور يرافقه حتى اليوم.“

ما تكشفه هذه الأنماط مجتمعة أن استراتيجيات ضبط المشاعر ليست مسارات شفاء، بل آليات تكيف قسري مع وضع غير قابل للحسم. فهي لا تلغي الانقسام الوجداني ولا تحله، بل تُبقيه قابلاً للإدارة، وتسمح للأبناء بالاستمرار في أداء أدوارهم اليومية، رغم غياب اليقين، وغياب العدالة، وغياب النهاية. لذلك لا تفهم هذه الاستراتيجيات بوصفها استجابات نفسية فردية فحسب، بل بوصفها ممارسات يومية أعادت، تدريجياً، تشكيل مواقعهم داخل الأسرة. فحين يتعلم الطفل أن يخفي خوفه كي لا يضاعف قلق الأم، أو أن يكتم غضبه كي لا يستجلب انتباهاً اجتماعياً أو أمنياً، أو أن يؤجل حزنه كي "يبقى البيت واقفاً"، يتحول ضبط المشاعر من آلية حماية داخلية إلى منطق سلوك ينظم العلاقة مع الذات ومع الآخرين. في هذا السياق، يصبح الهدوء مسؤولية، والكتمان واجباً، والتحمل قيمة أخلاقية تُكافأ ضمناً، ما يدفع الطفل إلى تبني دور "العاقل" أو "القوي" أو "الذي لا ينهار"، حتى وإن كان فذلك على حساب حاجاته الطفولية. بهذا المعنى، لا ينتهي ضبط المشاعر عند احتواء الألم، بل يفتح الطريق أمام تحوّل أعمق في بنية الأدوار داخل الأسرة. فالطفل الذي يضبط انفعالاته هو ذاته الذي يُطلب منه أن يفهم أكثر مما ينبغي، وأن يتحمل أكثر مما يحتمل، وأن يسد فراغاً لم يُصمم ليملأه. ومن هنا، تتقاطع استراتيجيات التحكم في الخوف والحزن مع نشوء نمط من "المسؤولية المبكرة"، حيث تنقطع الطفولة لا بفعل قرار واع، بل بفعل تراكم يومي لصمت محسوب، وتنازل عاطفي متكرر، ووعي قسري بحدود لا يُفترض أن يعرفها طفل. هذا ما يمهد للانتقال إلى القسم التالي، الذي يناقش كيف يُعاد تشكيل الأدوار داخل الأسرة، وكيف يتحول الأبناء إلى فاعلين أساسيين في إدارة الغياب، في تجربة يمكن توصيفها بالطفولة المقطوعة والبلوغ القسري.

25. رنيم، العمر عند الاعتقال، 14 عام، تم إطلاق سراح الأم المفقودة.



5. إعادة تشكيل الأدوار: الطفولة المقطوعة والبلوغ القسري

تظهر النتائج أن الاختفاء القسري لا يعلّق الزمن فحسب، بل يعيد توزيع الأدوار داخل الأسرة ويولد انتقالاً مبكراً نحو البلوغ، انتقالاً لا يستند إلى النضج الطبيعي بل إلى الفراغ الذي يخلفه غياب الأب. فالطفولة لا تتوقف دفعة واحدة، لكنها تتأكل تدريجياً كلما انكمشت المساحات الآمنة، وتكاثفت المسؤوليات، وتحوّل الخوف إلى مكوّن ملازم للحياة اليومية. وفي كثير من الحالات، لا يمكن فصل أثر الغياب عن أثر الزوج؛ فكلهما يضغط باتجاه تقليص الخصوصية وتكثيف الاعتماد المتبادل داخل الأسرة، بحيث يصبح كل فرد مطالباً بأدوار تفوق عمره وقدراته. أحد أكثر التحولات وضوحاً هو الانتقال من علاقة أبوية تقليدية إلى فراغ سلطوي تضطر الأم أو الأبناء أنفسهم إلى ملئه. ففي شهادة إحدى المشاركات، يتكرر الشعور بأن غياب الأب ترك الأسرة "من دون عمود"، وأن هذا الغياب لم يكن حدثاً عاطفياً فقط بل أعاد تشكيل بنيتها الاجتماعية بكاملها. تتقلّص الخصوصية داخل المنزل، وهو عامل غالباً ما يرتبط بالزوج، لكنه يتفاعل مع غياب الأب بطريقة تجعل فقدان المساحة الشخصية شكلاً آخر من انقطاع الطفولة. فالزوج لا يقاوم فقط الجغرافيا، بل يضغط على العلاقات ويخلخل الإيحاءات المألوفة للحياة المنزلية. ورغم أن هذا الوضع ليس نتيجة مباشرة للاختفاء القسري، إلا أن غياب الأب يحول دون بناء بدائل أو استعادة الاستقرار، فتتحول الإقامة المؤقتة إلى بنية دائمة، ويجد الأبناء أنفسهم يكبرون في فضاءات ضيقة لا تسمح بمسافة آمنة لتكوّن الهوية أو للشعور بالأمان وحماية العائلة. كل هذا يتجسد في كلمات خولة:²⁶

لم نكن نعرف أبداً أين كانوا، ولم تكن لدينا أي معلومات عنهم. كنت أكبر فرد في المنزل، إذ كنا نحن وعائلة أعمامي ثلاث عائلات نساكن في بيت واحد. وعندما جاءوا وأخذوا أهلي، أخذوا والدي ووالدي وأعمامي وزوجاتهم، ولم يبقَ أي شخص بالغ إطلاقاً؛ كنت أنا الأكبر سناً في العائلة. كان هناك أطفال صغار، من أبناء أعمامي وإخوتي، وجميعهم كانوا صغاراً جداً، وبعضهم لم يتجاوز عمره السنتين. ووضعت على عاتقي مسؤوليات ثقيلة جداً، من رعاية الأطفال، والاهتمام بالبيت، ومتابعة دراستي، في ظل ضغط نفسي بالغ الشدة. كان الجيران أو معارفنا يأتون أحياناً وينقلون لنا معلومات كثيرة كانت تؤثر فينا بشدة؛ كأن يدخل أحدهم ليقول إن أهلك قد تُفوا، أو لا أحد يعرف أين هم، أو قُتلوا، أو نُقلوا إلى سجون دمشق، أو إلى صيدنايا. لم يكن أحد يعرف شيئاً على وجه اليقين، لكن كل من كان يزورنا كان يضيف كلاماً يزيد خوفنا وقلقنا.

يمثل هذا الوصف تحولاً جذرياً في موقع الابن؛ فبدلاً من أن يتلقى الحماية، يصبح هو ذاته مطالباً بحماية هويته، وإخفاء ما قد يعرضه للخطر، والمشاركة في إدارة الحياة اليومية ضمن شروط اجتماعية وسياسية خانقة. وهنا يصبح الغياب القسري حدثاً مؤسساً يعيد تشكيل علاقة الفرد بالمجتمع قبل الأسرة. ويتجلى البلوغ القسري أيضاً في اضطرار الأبناء إلى لعب أدوار عاطفية لا تتناسب مع أعمارهم، خصوصاً في العلاقة مع الأم. فالمفقود لا يغيب كفرد فقط، بل يترك زوجة تعيش قلقاً مزمناً، وغالباً ما يصبح الابن أو الابنة شريكاً في حمل هذا القلق أو احتوائه.

26. خولة، امرأة، العمر عند الاعتقال 17 عام، تم إطلاق سراح المفقودين.

إحدى المشاركات تصف كيف كانت تحجب معلومات، أو تقوم بخطوات بحث سرية عن الوالد حتى لا تزيد قلق الأم، قائلة: "كنت أفعل شيئاً من دون معرفة أمي... لم أكن أستطيع الحديث معها في هذا الموضوع أبداً"²⁷ هنا يختفي حق الطفولة في الاعتماد على الكبار، ويتحوّل الابن إلى وسيط بين الحقيقة والخوف، وإلى حارس لمشاعر الكبار. هذا الدور يُنتج نضجاً قسرياً لا يقوم على التجربة بل على الحاجة إلى حماية من يفترض أن يحميه. يضطر الطفل هنا إلى حمل سردية لا تناسب عمره: سردية البطولة، أو الشهادة، أو الخيانة، وهي كلها تصنيفات سياسية واجتماعية تتجاوز قدرة الطفل على التمثيل أو الفهم، لكنها تصبح جزءاً من هويته رغماً عنه. وهكذا يتحوّل الغياب القسري إلى قوة تشكل صورة الذات كما تُرى اجتماعياً، لا كما تتشكل داخلياً. أما البعد الأكثر قسوة في إعادة تشكيل الأدوار فيتمثل في اضطراب الأطفال إلى الأداء العاطفي الذي يتوقعه المجتمع منهم. ففي بعض الحالات، يُنظر إلى الطفل باعتباره امتداداً للأب الغائب، أو شاهداً على معاناة العائلة، أو رمزاً لظلم الدولة. هذه التوقعات، حتى حين تكون نابعة من تعاطف، تضع الطفل في موقع أكبر من طاقته، وتحوّل حياته إلى مساحة يُعاد فيها إنتاج الغياب بدل تجاوزه.

وهكذا يتبين أنّ إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسر المتأثرة بالاختفاء القسري لا تنفصل عن السياقات الأوسع التي أحاطت بالتجربة منذ لحظتها التأسيسية. فالغياب لم يكن مجرد فقد لأحد الوالدين، بل نتيجة مباشرة لفعل عنيف اقتلع الأم أو الأب من مكانهما الطبيعي داخل البنية العائلية، وترك فراغاً لم يتوقف عن إنتاج تبعاته الانفعالية والاجتماعية عبر السنوات. لذلك لا يمكن فهم الطفولة المقطوعة أو البلوغ القسري دون العودة إلى تلك اللحظة التأسيسية التي تشكّل فيها الجرح: لحظة الاعتقال بما حملته من خوف وتهديد وإذلال، وما تراكم بعدها من صور وروايات وتسأولات بلا إجابة. هذه الذاكرة ليست خلفية سردية، بل عنصر بنيوي يعيد تشكيل إدراك الأبناء للعالم ولموقعهم فيه، ويؤطر علاقتهم بذواتهم وبمستقبلهم. وفي القسم التالي سنتنقل إلى تحليل هذا البعد المؤسس للعنف، وكيف تظل آثاره، سواء كانت مرئية أو صامتة، حاضرة في وجدان الأبناء، لتغدو جزءاً من هوية التجربة نفسها.

6. العنف كذاكرة مؤسّسة للتجربة

لا يظهر العنف في شهادات أبناء المفقودين بوصفه حدثاً عابراً وقع في لحظة الإخفاء فحسب، بل بوصفه بنية ممتدة تتخلل كل مرحلة من مراحل الحياة، وتستمر في تشكيل الذاكرة الفردية والجماعية حتى بعد مرور سنوات على الفقد. فالعنف هنا ليس مجرد فعل صادر عن أفراد من الأجهزة الأمنية؛ بل هو نسق كامل يعيد تشكيل علاقة العائلة بالدولة، وبالمجتمع، وبذاتها، ويحوّل التجربة من فقد شخصي إلى إعادة صياغة للوجود الاجتماعي. إن الأبناء لا يرثون الغياب وحده، بل يرثون أيضاً آثار العنف بوصفها ذاكرة تمنح الغياب مضمونه، وتعيد إنتاج الخوف من خلال تفاصيل يومية تشهد على انعدام الأمان واستمرار التهديد.

وتكشف بعض الشهادات عن مواجهات مباشرة مع العنف منذ اللحظة الأولى للاعتقال، وهي مواجهات تترك أثراً عالقاً في الذاكرة الحسية والبصرية. فقد روى أحد المشاركين كيف اقتحم عناصر الأمن منزلهم في لحظة مباغثة، وكيف تعرض هو نفسه للعنف الجسدي وهو طفل لا يتجاوز الاثني عشر عاماً: "جردوني من ملابسني، وأبقوني باللباس الداخلي، وأوقفوني على الثلج، وبدأوا بضربنا"²⁸. ويستعيد مشارك آخر ذكريات اليوم الذي اعتُقل فيه والده وهو في العاشرة من عمره: "وبدأوا يحققون معي وقالوا: عندكم سلاح، وضربوني كفاً..."²⁹.

27. مشاركة سابقة، جى.

28. مشارك سابق، عادل.

29. وليد، رجل، العمر عند الاعتقال 10 أعوام، حسب وليد الوالد مفقود حتى هذه اللحظة رغم ورود برقية تؤكد وفاته.

هذه اللحظات ليست مجرد ذكريات متفرقة؛ إنها مشاهد تأسيسية تُنقش في الوعي، وتعيد تشكيل إدراك الطفل للعالم بوصفه مكاناً غير آمن، يقف فيه الجسد عاجزاً أمام سلطة مطلقة. ويتجاوز العنف المباشر حدود الجسد ليصبح عنفاً موجّهاً نحو الروابط العائلية نفسها، مهوداً قدرة الأسرة على توفير حماية مادية ورمزية لأبنائها. إحدى الشهادات تصف كيف كانت الأسرة تُجبر على سماع صوت الأب أثناء تعذيبه عبر الهاتف: "كانوا يفتحون الخط ويسمعوننا صوته كيف يعذبونه... يقولون لنا: بعد قليل ستجدونه في المكان الفلاني..."³⁰. هذه القسوة لا تستهدف الأب وحده؛ بل تصيب العائلة كلها، إذ تُحوّل الأبناء إلى شهود قسريين على الألم، وتجعل لحظة الفقد لحظة انهيار رمزي للركيزة التي قامت عليها العائلة.

ويتجلى العنف أيضاً في شكل إخفاء متعمد للمعلومات. فالكثير من المشاركين يتحدثون عن سنوات من الغموض، حيث لا يُعرف مكان الأب أو إن كان حياً أو ميتاً، ويُجبر الأبناء على التعايش مع مساحة واسعة من الجهل القسري. إن العنف هنا لا يتمثل فقط في الاحتجاز، بل في إنتاج فراغ معرفي يمنع العائلة من بناء سردية ثابتة، ويحوّل الزمن إلى مساحة معقّقة.

ويمتد العنف إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر شبكات واسعة من الابتزاز المادي، تتكرر في جميع الشهادات تقريباً كملح ثابت من ملامح التجربة. كل من قابلناهم بلا استثناء قالوا إن أسرهم تعرضت لعمليات نصب واحتيال متواصلة، مستغلة حاجة الأسرة لأي معلومة. تصف إحدى المشاركات كيف اتصل أحد الضباط بوالدتها قائلاً إنه يستطيع إخراج زوجها مقابل ثلاثة ملايين ليرة: "قال لها: جهّزي المطبخ التي يحبها، وحوّلي لي المبلغ..."³¹، قبل أن يتبين أن كل ذلك كان بلا جدوى. وتحدث مشاركة أخرى عن سنوات من الدفع غير المنقطع: "كل سنة كنا ندفع مبالغ كبيرة حتى لا يأخذوا أحداً من العائلة... ومع ذلك كانوا يأخذون أحداً كل سنة"³². إن الابتزاز هنا ليس مجرد فعل اقتصادي، بل هو شكل من أشكال السيطرة العاطفية على العائلة عبر رفع سقف الأمل ثم سحقه، وهو ما يجعل العنف يتجاوز حدود السجن ليصبح جزءاً من الحياة اليومية.

ويتخذ العنف بعداً بنيوياً حين تتداخل بيروقراطية المؤسسات مع الأجهزة الأمنية، متسببة في معاناة طويلة يصعب حصرها. أحد المشاركين يصف كيف استغرق إنهاء معاملة وفاة والده، وبعد أن أكدت الدولة وفاته رسمياً، شهوراً من المراجعات والتحقيقات: "ظلت أُنقل بين الفروع... كانوا يسألونني: كم شخص في بيتكم؟ هل لديكم سلاح؟... حتى قالوا في النهاية: سنعمّم أنه متوفى"³³. هذه البيروقراطية ليست مجرد تعقيد إداري، بل هي امتداد للعنف، لأنها تبقى الأسرة في موقع المشتبه فيه، وتجعل الأبناء أسرى لنظام يعتبرهم امتداداً للمفقود.

وتتجلى آثار العنف أيضاً في محيط العائلة الاجتماعي، حيث يصبح الأبناء عرضة للنبذ والوصم، سواء داخل المدرسة أو في الحي أو في المؤسسات العامة. يقول أحد المشاركين: "في دور الخبز قالوا لي: أبوك إرهابي"³⁴.

30. مشاركة سابقة، أمل.

31. مشاركة سابقة، رنا.

32. مشاركة سابقة، خولة.

33. عدنان، رج، العمر عند الاعتقال 15 عام، توفي والد المفقود في المعتقل.

34. مشارك سابق، عادل.

بينما نتحدث مشاركة عن شعورها بأنها محاصرة في محيط موالٍ للنظام: "البيئة الاجتماعية التي أعيش فيها بيئة غير متفهمة... إذا قلت إن والدي معتقل، فهو إرهابي بالنسبة لهم"³⁵. هذه الممارسات لا تقل تأثيراً عن العنف المباشر، لأنها تنقل سلطة العقاب من الدولة إلى المجتمع، وتحوّل الأبناء إلى هدف مشروع للتمييز وفي بعض الحالات، يتخذ العنف شكلاً أكثر خطورة من خلال ما تعرضت له بعض المشاركات من تحرش من قبل أشخاص استغلوا معرفتهم بوجود قريب معتقل. إحدى المشاركات تروي كيف هددها أستاذ جامعي بعد أن رفضت الانضمام إلى حزب البعث: "قال لي: بكلمة واحدة أستطيع أن أخفيك وراء الشمس". ثم استخدم معرفته باعتقال والدها وأخيها لابتزازها: "قال لي: أعرف أين هو..."³⁶. هذا النوع من العنف يعكس كيف تُستخدم هشاشة العائلة بوصفها أداة لإخضاع الأبناء في سياقات ليس لها علاقة مباشرة بالسجن، لكن أثر السجن يحضر فيها بوصفه تهديداً أساسياً.

ولا ينتهي أثر العنف عند لحظة التحرير أو سقوط السيطرة الأمنية؛ بل تستمر ذاكرة العنف وتعيد إنتاج نفسها في شكل خيبة أمل جماعية. كثيرون تحدثوا عن لحظة التحرير بوصفها لحظة امتلأت بالأمل، سرعان ما تلاها شعور بالانهيار عندما تبين أن المعتقلين لم يخرجوا. يقول أحد المشاركين: "مرّت ثلاثة أيام لا أستطيع الذهاب إلى العمل... أنت تنتظر شخصاً أربعة عشر عاماً، وفي النهاية تكتشف أنه مات"³⁷. بشك عام يصف الكثير من المشاركين خيبة الأمل بعد التحرير. فمع لحظات دخول قوات ردع العدوان نسي الكثير منهم برفقيات الوفاة وأخبار الوفاة أو حتى صور قيصر وعاشوا لحظات أمل بخروج المفقود من المعتقل ومنهم من توجه إلى سجن صيدنايا للمشاركة في عمليات البحث لكن في النهاية لم يخرج المفقود. يروون مشاعر متضاربة بين الحزن الشديد لعدم العثور على أحبّتهم والفرح الشديد بالخلاص ممن كان مسؤولاً عن معاناتهم لكن من دون أن تنتهي المعاناة! هكذا، بالنسبة لهم، سيبقى التحرير، الذي يفترض أن يكون نقطة نهاية، امتداداً آخر للعنف حين لا يقدم الحقيقة ولا العدالة.

وفي ظل هذا كله يتولد شكل أخير من العنف، يتمثل في الصمت المفروض. ليس صمتاً نابحاً من غياب الرغبة في الكلام، بل صمتاً يفرضه الخوف من المجتمع والدولة، ويعاد إنتاجه داخل الأسرة كآلية حماية. تقول إحدى المشاركات إنها كانت تجيب دائماً: "بابا مسافر... ليس هنا... أغير الموضوع"³⁸. وفي حالة أخرى، يصبح الصمت ضرورة قانونية أيضاً: "إذا قلت أنه ميت، تدخل أمي في مساءلة قانونية... لأن هذا يعني أننا معترفون بصور قيصر"³⁹. هذا الصمت هو ذروة العنف الرمزي، إذ يجبر الأبناء على إنكار الحقيقة أو اللاتفاف حولها لحماية أنفسهم وعائلاتهم.

35. سما، العمر عند الاعتقال 9 أعوام، توفي الأب المفقود في المعتقل.

36. مشاركة سابقة، رنا.

37. مشارك سابق، عادل.

38. مشاركة سابقة، سمر.

39. مشاركة سابقة، جى.

7. غياب البنية الداعمة وتعقّق الهشاشة الاجتماعية

تكشف البيانات أن الاختفاء القسري لا يقتصر أثره على فقدان أحد الوالدين، بل يمتد ليقوض البنية الاجتماعية المحيطة بالأسرة، ويضعها في موقع هشاشة متراكبة، تتداخل فيها الوصمة، والعزلة، وغياب الحماية، وانسحاب شبكات الدعم الرسمية وغير الرسمية. ففي كثير من الحالات، لا يتحول الاعتقال إلى لحظة تضامن عائلي أو مجتمعي، بل إلى سبب مباشر للتصل، والنبذ، وإعادة تصنيف الأسرة بوصفها عبئاً أو مصدرراً للخطر. تصف إحدى المشاركات كيف اضطر شقيقها الأكبر إلى الهروب خارج البلاد بعد أن وُسمت العائلة رسمياً، إذ تقول أن شقيقها، بعد محاولات متكررة لتأجيل الخدمة العسكرية، تقدم للانتساب إلى الشرطة، فقيل له: "أبوك إرهابي، لا تتقدم إلى الشرطة مرة أخرى"⁴⁰، ما دفعه في النهاية إلى الهرب إلى أوروبا. في هذه الحالة، تتحول صفة "أب معتقل" إلى عائق بنيوي يغلق مسارات التعليم والعمل، ويدفع الأبناء إلى التفكير في الهجرة كخيار وحيد لتفادي القمع أو الوصم المستمر.

ولا تقتصر الوصمة على المجال المؤسسي، بل تتجذر في الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية، حيث يصبح إخفاء الأصل، أو مكان الانتماء، أو مصير الوالد، استراتيجية للبقاء. تروي إحدى المشاركات: "لم نكن نجرؤ أن نقول إننا من إدلب... إذا سألوني أين والدك أقول ميت، لم أجرؤ أن أقول في السجن، لم نكن نتحدث"⁴¹. يعكس هذا الصمت القسري كيف تُفرض الوصمة بوصفها نظاماً غير معلن يحدد ما يمكن قوله وما يجب إخفاؤه، ويعيد تشكيل الهوية الاجتماعية للأطفال والمراهقين منذ سن مبكرة.

وتبلغ الوصمة ذروتها في حالات اعتقال الأم، حيث تتقاطع الأعراف الاجتماعية الجندرية مع الخوف السياسي، لتنتج أشكالاً قاسية من النبذ والعنف. في شهادة صادمة، يروي عصام كيف تعامل أهل والده مع اعتقال والدته، قائلاً إنهم "كانوا يشوهون صورتها، ويؤكّدون أنهم متبرّتون منها ولا علاقة لهم بها". وبضيف شارحا المنطق الذي فُرض عليه: "كما أنهم تبرؤوا منها، كان يجب عليّ أنا أيضاً أن أتبرأ منها، وأن أعتبر أنه ليست لي أم، لأنها اعتقلت..". تكشف هذه الشهادة كيف تتحول الوصمة هنا إلى أداة لمحو الأم رمزياً، وإجبار الطفل على المشاركة في هذا المحو عبر الإكراه الجسدي والنفسي، ما يجعل العائلة نفسها مصدرراً للعنف بدل أن تكون ملاذاً للحماية.

إلى جانب الوصمة، يظهر غياب الدعم الاجتماعي بوصفه سمة شبيهة عامة في التجارب المرورية. فالكثير من المشاركين يشيرون إلى انسحاب الأقارب، وتلاشي شبكات المساندة، وترك الأسر تواجه مصيرها وحدها، تقول

رنيم:⁴²

”لا، لا، في قريتنا لدينا عدد كبير من الأقارب، مثل الأعمام وبيت الجد، لكنهم جميعاً لم يكونوا سنداً لنا، لم يأت أحد، ولم يقف أحد إلى جانبنا. لم يكن هناك سوى أبي وحده، كان يقوم بدور الأم والأب معاً. وحتى أبي نفسه، ماذا قال لنا! بعد شهرين أو ثلاثة تقريباً كان يفكر في أن يفعل شيئاً ما، لكنه عندما رأى أن لا أحد يقف إلى جانبنا، كان هذا أكثر ما جعله يتراجع عن ذلك. كان يقول لنا: إذا لم تعد أقمكم، سأذهب وأسلم نفسي لهم، إما أن يسمحوا له بالبحث عنها، أو يذهب هو بنفسه، فذلك أهون عليه من هذه الحياة من دونها.“

40. مشاركة سابقة، أمل.

41. مشاركة سابقة، رنيم.

42. مشاركة سابقة، رنيم.

يؤدي هذا الانسحاب الاجتماعي إلى تعميق الشعور بانعدام الانتماء، ليس فقط للمكان، بل أيضاً للجماعة. تصف إحدى المشاركات علاقتها بالمناطق التي عاشت فيها قائلة إن انتماءها أصبح «سطحياً»، وإن عودتها إلى الحي الذي نشأ فيه كانت مؤلمة لأن المنطقة "مدقمة، البيوت مهدومة، تشعر وكأنك داخل فيلم؛ كل شيء مدقمر، كل شيء مخرب. وعندما ذهبنا إلى بيت أهلي، الذي كان بيت الأمان وبيت العائلة، المكان الذي يحمل الذكريات... لم يتركوا شيئاً، لم يتركوا شيئاً على الإطلاق. تشعر وكأن وحوشاً كانت تقيم في هذه البيوت"⁴³ وفي شهادات أخرى، يرتبط غياب الانتماء بنظرة المجتمع إلى العائلة بوصفها "نازحة" أو "مشتببه بها".

وتتداخل هذه الهشاشة الاجتماعية مع احتياجات غير ملبأة على المستويات النفسية، والمادية، والتربوية. فعدد من المشاركين أكدوا أن غياب الدعم النفسي المتخصص يجعل التعامل مع تجربة الاعتقال والاختفاء شبه مستحيل. في الوقت نفسه، تكرر الإشارة إلى الفقر، وتراكم الديون، وترك الدراسة، والعجز عن الوصول إلى العلاج، بوصفها نتائج مباشرة لغياب المعيل وغياب أي آليات تعويض أو حماية.

في مجملها، تُظهر هذه الشهادات أن غياب البنية الداعمة لا يقتصر على نقص الخدمات أو المساعدات، بل يعكس تفككا أعمق في منظومة الحماية الاجتماعية التي يُفترض أن تحيط بالأفراد في لحظات فقدان القصى. فالوصمة تعزل الأسر اجتماعياً، والعلاقات العائلية تنسحب أو تتحول إلى مصدر ضغط إضافي، فيما تغيب المؤسسات الرسمية أو تظهر بوصفها بعيدة، غير معنية، أو غير قادرة على التدخل. ونتيجة لذلك، يُترك أبناء وبنات المعتقلين والمفقودين في مواجهة مفتوحة مع تبعات الاختفاء القسري، من دون أطر واضحة للإنصاف أو التعويض أو حتى الاعتراف بمعاناتهم. ضمن هذا السياق، لا يتولد الإحساس بالهشاشة فقط من فقدان ذاته، بل من إدراك متزايد بأن لا جهة يمكن الركون إليها، ولا مسار يمكن الوثوق به لتحقيق العدالة أو استعادة الحقوق. هذا الإحساس المتراكم بالعجز المؤسسي وغياب المحاسبة يشكل مدخلاً أساسياً لفهم التحول اللاحق في علاقة الأفراد بالدولة وبفكرة العدالة نفسها، وهو ما يقود إلى القسم التالي الذي يتناول انهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات بوصفه أحد الآثار البنوية طويلة الأمد للاختفاء القسري.



8. انهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات

في هذا القسم، تكشف الشهادات المرتبطة بانهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات عن مسار تراكمي من الإحباط بدأ منذ لحظة الاعتقال أو الاختفاء، وتعمق مع الزمن، إلى أن تحوّل لدى كثير من المشاركين إلى قناعة راسخة بأن المؤسسات لم تكن غائبة فقط، بل كانت في أحيان كثيرة جزءاً من التجربة المؤذية نفسها. لا يظهر هذا الانهيار بوصفه موقفاً سياسياً مجرداً، بل كنتيجة مباشرة لتجارب يومية متكررة اصطدمت فيها توقعات الأهالي والأبناء بجدار الصمت، أو الخداع، أو العجز المؤسسي.

تتجلى هذه القطيعة المبكرة مع فكرة العدالة في الشهادات التي تتحدث عن المحاولات الأولى للتواصل مع الأجهزة الأمنية في السجون لإيصال مساعدات مادية ومعنوية.

تروي إحدى المشاركات كيف قيل للعائلة إن بإمكانهم إدخال أغراض للمعتقلين، فقاموا بوضع رسائل داخل الملابس "لعلها تصل"، قبل أن يكتشفوا لاحقاً أنه لم يصل شيء، في تجربة تركت لديهم شعوراً بأن حتى الأفعال الإنسانية البسيطة يمكن أن تُفَرَّغ من معناها داخل منظومة مغلقة لا يمكن الوثوق بها؛ "كنا نرسل لهم بعض الأغراض إلى السجن، ونضع رسائل داخل الملابس، ونقول لأنفسنا: ربما تصل وربما لا تصل... لكن تبين لاحقاً أنه لم يصلهم شيء"⁴⁴ وتظهر شهادات أخرى كيف بدأ انهيار الثقة في سن مبكرة جداً، من خلال الاحتكاك الأول بالمؤسسة العسكرية. أحد المشاركين، وكان طفلاً في الصف الأول أو الثاني، يصف كيف ضُدم حين جرى تفتيشه وضربه، بعد أن سمع كلمة "إرهابيين"، ويقول إنه كان يحمل صورة مختلفة تماماً عن الجيش بوصفه جهة تحمي الأطفال والبلد، لا جهة تؤذيهم. هذا التحول في النظرة لم يكن لحظة عابرة، بل شكّل أساساً مبكراً لوعي يرى في المؤسسات مصدر تهديد لا حماية، وفي القانون أداة قوة لا عدالة.⁴⁵ ومع مرور الوقت، لا يتحول هذا الشعور إلى لا مبالاة، بل إلى حالة انتظار مرهقة تختلط فيها الرغبة بالمحاسبة مع الشك العميق في إمكانية تحقيقها. ففي أكثر من شهادة، يطالب المشاركون بدور واضح للدولة في ملف المفقودين والشهداء، ليس فقط من حيث المحاسبة، بل من حيث التنظيم والاعتراف. أحدهم يدعو إلى تخصيص مكاتب واضحة تستقبل أمهات الشهداء والمفقودين، بدل تركهن تأوهات بين الوزارات، ويؤكد أن غياب هذه البنية يجعل العدالة "صعبة على الأهالي" ويحوّلها إلى عبء إضافي بدل أن تكون مسارا للإنصاف. هنا، لا يُرفض مبدأ العدالة، بل يُرفض الشكل الذي تُترك فيه مسؤوليتها على عاتق الضحايا أنفسهم.⁴⁶ في المقابل، تكشف بعض الشهادات عن مفارقة مؤلمة: حتى عندما تبدأ محاولات محدودة للمساءلة، تبقى ناقصة وغير مكتملة. يروي أحد المشاركين أنه تمكن بعد التحرير من العودة إلى بلده وأنه يعرف الشخص الذي تسبب باعتقال والده ووفاته لاحقاً في السجن، وأنه حاول البدء بإجراءات ملاحقته لكن بدا ذلك مستحيلاً بسبب غموض إجراءات العدالة الانتقالية المفترضة في سوريا اليوم وعاد خائباً لأنه على ما يبدو "المخبرين يعيشون بينما دون إمكانية للمساءلة"⁴⁷. هذا الغموض يعمّق الإحساس بأن العدالة انتقائية ومعرفة الحقيقة ما زالتا بعيدتا.

44. مشاركة سابقة، حولة.

45. نزار، العمر عند الاعتقال 7 أعوام، تم إطلاق سراح الأب المفقود.

46. مشاركة سابق، سعيد.

47. مشاركة سابق، جمال.

ولا ينفصل انهيار الثقة بالعدالة عن أثره المباشر على المسارات الحياتية، وخصوصاً التعليم، تشير عدة شهادات إلى توقف الدراسة أو تأجيلها بسبب الاعتقال أو الاختفاء، وإلى شعور بأن الدولة لم تقدّم بدائل حقيقية للتعويض. مطالبين بأن يُنظر إلى التعليم بوصفه شكلاً من أشكال جبر الضرر لا مئة أو مساعدة ظرفية. في هذا السياق، يصبح غياب السياسات التعليمية التعويضية دليلاً إضافياً على خلل بنيوي في فهم العدالة الاجتماعية، تقول رنا: 48

اليوم، هناك بالفعل أشخاص كثر تركوا المدرسة. أنا كان حظي أفضل، لأن والدي كانت دائماً تدفعني إلى متابعة دراستي وتصبر على ذلك، لكن كثيراً من الأطفال اضطروا إلى ترك المدرسة كي يتحملوا مسؤولية إعالة عائلاتهم، لذلك، يمكن تعويضهم من خلال إتاحة الفرصة لهم لإكمال تعليمهم، أو عبر توفير وظائف تليق بهم ويستحقونها. نحن لا نقول إن الناس تنتظر شفقة أو رواتب من الدولة، إطلاقاً، بل نطالب بالتعويض عمّا مررنا به، من لم يتمكن من إكمال دراسته يجب أن يُعوّض بتمكينه من إكمالها، فهذا حقّ له.

ما تجمعه هذه الشهادات هو أن فقدان الثقة لم ينشأ من موقف واحد أو تجربة منفردة، بل من تراكم طويل لتجارب الإهمال، والانتظار، والوعود غير المنجزة، العدالة، كما تظهر في هذه الروايات، ليست غائبة فقط، بل مؤجلة باستمرار، ما يدفع كثيرين إلى العيش في منطقة رمادية بين الأمل والحذر واليأس الواقعي. هذا الانهيار في الثقة لا يعني نهاية المطالبة بالحقوق، لكنه يفسّر لماذا باتت العدالة، في وعي أبناء وبنات المفقودين والمعتقلين، مطلباً مشروطاً بإصلاح عميق للمؤسسات ذاتها، قبل أن تكون مسألة إجراءات أو ملفات قانونية.

تُظهر هذه الشهادات أن انهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات لا يبقى محصوراً في مستوى المطالبة بالحقوق أو انتظار المحاسبة، بل يمتد أثره ليطل تصور الأفراد لأنفسهم ولمكانهم في المجتمع وإمكانات المستقبل ذاتها، فحين تغيب العدالة أو تبدو مؤجلة بلا أفق واضح، لا يعود السؤال مقتصرًا على من المسؤول عمّا جرى، بل يتحول إلى سؤال أعمق حول جدوى البقاء، ومعنى الانتماء، وإمكان بناء حياة قابلة للاستمرار في سياق لا يضمن الحماية ولا الاعتراف. ضمن هذا الفراغ، تبدأ مسارات جديدة بالتشكل، حيث يتأرجح الأبناء بين الرغبة في الهروب بوصفه خلاصاً فردياً، ومحاولات متعثرة لإعادة البناء والتمسك بالحياة داخل واقع مثقل بالخسارة. هذا التحول في البوصلة الوجودية يمهد للانتقال إلى القسم التالي، الذي يتناول مسارات الهوية والمستقبل كما تتشكل بين خيار الرحيل وإرادة إعادة بناء الذات والمعنى.

9. مسارات الهوية والمستقبل: بين الهروب وإعادة البناء

يكشف هذا القسم أن تجربة فقدان والاعتقال لا تتوقف عند حدود الألم أو الحرمان، بل تمتد لتعيد تشكيل مسارات الهوية الفردية وتصورات المستقبل لدى أبناء وبنات المفقودين. ففي ظل انهيار منظومات الحماية، وغياب العدالة، يجد الأفراد أنفسهم أمام سؤال وجودي مركزي: كيف يمكن الاستمرار؟ وأي مستقبل يمكن تخيله بعد هذا الانقطاع القسري في السيرة الحياتية؟ تظهر الشهادات أن الإجابة لا تأتي في اتجاه واحد، بل تتوزع بين نزعتين متداخلتين: الهروب بوصفه بحثاً عن نجات، وإعادة البناء بوصفها محاولة عنيدة لاستعادة المعنى والكرامة.

في عدد كبير من الشهادات، يظهر الهروب، ولا سيما السفر أو الهجرة، كخيار وجودي أكثر منه قراراً اقتصادياً. يتحدث بعض المشاركين عن رغبة سابقة في مغادرة البلد هرباً من التجنيد القسري، أو من العجز عن الصمت إزاء اعتقال الأب أو الأخ، أو من واقع مادي خانق لا يسمح بتخييل مستقبل مستقر. يقول أحدهم إنه قبل سقوط النظام كان يفكر بالخروج من البلد لأنه "مفروض علي أن ألتحق بالجيش وأن أصمت عن اعتقال أبي وأخي"، لكن السفر اليوم قد يتيح له أن يؤمن مستقبلاً أفضل لأهله أو يكون داعماً لهم مادياً⁴⁹. في هذه الشهادة، لا يظهر الهروب كتنصل من الانتماء، بل كاستراتيجية بقاء، ومحاولة للقيام بدور السند في غياب الأب. حتى بعد التحولات السياسية، بقي السفر مطروحاً، ولكن بدوافع مختلفة، ما يعكس تحولاً في العلاقة مع المكان دون أن يُحل مأزق المستقبل.

في المقابل، تكشف شهادات أخرى عن مسار مغاير، يتمثل في إعادة البناء من داخل التجربة نفسها، عبر ربط المستقبل بتحقيق ما لم يتمكن المفقود من إكماله. يتكرر في هذا السياق ما يمكن وصفه بـ "الوفاء السيري"، حيث تتحول الدراسة، أو العمل، أو اختيار التخصص الجامعي إلى فعل رمزي لاستمرار حضور الأب أو الأم. تروي إحدى المشاركات أنها تزوجت في سن مبكرة، لكنها اشترطت إكمال دراستها "لأن أباهما كان حلمه أن يدرس أولاده"، وتضيف أنها لم تستسلم رغم الظروف القاسية، تقول: "لن أستسلم، أريد أن أنهى دراستي، وأن أعمل، وأن يبقى والدي فخوراً بنا دائماً. حتى إن والدتي تقول لإخوتي: من رسب سيعيد امتحان البكالوريا، أريدكم جميعاً متعلمين، لأن هذا كان حلم والدكم"⁵⁰. هنا، يصبح النجاح الأكاديمي أو المهني دليلاً على الصمود. ولا يقتصر هذا المسار على الإنجاز الفردي، بل يمتد إلى إعادة تشكيل القيم والهوية الأخلاقية. حيث تستمر أمل في التأكيد كيف انتقلت قيم الأب، كالعطاء ومساعدة الفقراء، إلى جزء أساسي من شخصيتها، مؤكدة أنها تركز بشكل خاص على دعم الأيتام "لأن شعور يتم الأب لا يوجد أصعب منه". هنا، لا يظهر الأب فقط كذكري، بل كمرجعية أخلاقية توجه الحاضر وتمنح الاستمرار معنى يتجاوز الخسارة.

إلى جانب ذلك، تحتل مسألة الذاكرة موقعاً مركزياً في مسارات الهوية المستقبلية. فبعض المشاركين يرون في تخليد الذكري، عبر الصور أو المتاحف أو الفضاءات العامة، وسيلة لضمان الاعتراف وعدم تحويل الضحايا إلى أرقام. تقترح سعاد، بناء على تجربتها الشخصية، تخصيص مكان عام يحمل صور المفقودين لأن هذا يعني أن الناس ستقرأ لهم الفاتحة وتدعي لهم:⁵¹

المشاركة: اقترحوا هذه الفكرة. أن توضع الصور بحيث إن كل من يراها يقرأ لهم الفاتحة
ويذكرهم بدعوة طيبة، أي أن تكون الصور بهذا المعنى الجميل.
الباحث: هل نُقِّد هذا الأمر مثلاً في إدلب أو في قريرتكم؟
المشاركة: نعم، نقِّدوا ذلك في إدلب، ووضعوا صورة والدي، وصورة شقيق زوجي. ... لا أتذكر
المكان بدقة، لكن الصورة أرسلت إليّ.
الباحث: وماذا شعرت حين رأيتهما؟
المشاركة: شعرت حينها بالفخر.

49. مشارك سابق، حسن.

50. مشاركة سابقة، أمل.

51. سعاد، امرأة، العمر عند الاعتقال 10 سنوات، توفي المفقود في المعتقل. وتم التعرف عليه ضمن صور قيصر.

وبنفس الوقت يظهر اجماع عند المشاركين على ضرورة إغلاق أو حتى إزالة مراكز الاعتقال، لما يبدو رفض لاستعادة الذاكرة المؤلمة بشكل دائم حماية للأهوات والعائلات من إعادة فتح الجراح. هذا التباين لا يعكس تناقضا بقدر ما يكشف هشاشة العلاقة مع الذاكرة، وتفاوت القدرة على الاحتمال، يقول عصام:

الباحث: ما رأيك بفكرة تحويل سجن صيدنايا إلى متحف؟

المشارك: كأن تكوي شخص ما بالنار بقطعة من الحديد، ثم تحضره لمشاهدتها يومياً!

إلى جانب هذا الإجماع، برز في بعض المقابلات بُعد إضافي (نادراً ما يصرح به) قد يساهم في فهم حدة هذا الرفض، ويتعلّق بكيفية تلقّي تحويل هذه المواقع إلى متاحف ضمن السياق السوري الأوسع. قد يفهم هذا النوع من التخليد، في ظلّ إرث نظام الحكم السابق والحرب الأهلية وما رافقها من تصاعد صراعات هوياتية، كما لو أن ما يثبت رمزياً هو غلبة جماعة على أخرى ضمن قراءات طائفية لما حدث خلال حكم حافظ وبشار الأسد، لا توثيقاً للعنف أو اعترافاً بالضحايا. لا تُطرح هذه القراءة بوصفها توصيفاً لما جرى، ولا موقفاً جامعاً بين المشاركين، بل باعتبارها تمثلاً اجتماعياً تشكّل لدى بعض المتضرّرين في سياق طويل طبع بتسييس الانتماءات، وتفاقم خلال سنوات العنف والانقسام. في هذا الإطار، تصبح أماكن مثل سجن صيدنايا معرّضة لأن تُحقل دلالات رمزية تتجاوز مقاصد التوثيق أو المساءلة، فُتستعاد بوصفها حضوراً قهرياً متجدّداً، لا كفضاء ذاكرة قابل للاحتواء. وعليه، لا يعكس هذا التباين تناقضاً في المواقف بقدر ما يكشف هشاشة العلاقة مع الذاكرة بعد العنف، وتفاوت القدرة على تحمّلها اجتماعياً وانفعالياً، ولا سيما حين تُطرح الذاكرة في سياق انتقالي لم تُفكّك فيه بعد البنى السياسية والرمزية التي أنتجت العنف.

كما تظهر هنا مسارات فاعلية جديدة، حيث يتحول بعض أبناء وبنات المفقودين من موقع الضحية المرتبط بمشاعر العجز إلى موقع الفاعل الاجتماعي أو السياسي. يتحدث مشاركون عن الانخراط في التوثيق، أو في جمعيات أهلية لدعم عائلات الشهداء، أو في مبادرات للدفاع عن العدالة والمحاسبة. في إحدى الشهادات، يصف مشارك كيف ساهم بعد التحرير في تأسيس جمعية لعائلات الشهداء، معتبراً أن هذا العمل هو شكل من أشكال إعادة البناء الجماعي، ومحاولة لسد الفراغ الذي تركته الدولة.⁵² وفي شهادات أخرى، يظهر الانتقال إلى الفاعلية السياسية بوصفه طريقة تقديم "شيء" للمفقود أو لاستعادة السيطرة على مسار الحياة بعد سنوات من العجز. ورغم هذه المسارات المتعددة، لا يغيب الإحباط عن المشهد. فالكثير من المشاركين يعبرون عن شكهم في إمكانية تحقيق عدالة حقيقية، وعن خوفهم من عدالة انتقائية تعيد إنتاج الظلم. هذا الإحباط لا يلغي السعي، لكنه يضعه في إطار حذر ومتوتر، حيث يصبح المستقبل مشروعاً غير مكتمل، يتأرجح بين الأمل والخذلان. ومع ذلك، تظهر في لحظات معينة إشارات واضحة إلى استعادة النفس، كما في وصف بعض المشاركين لشعورهم بعد التحرير بأن "الهواء تغير"، وأن الناس بدأت تستعيد طاقتها وقدرتها على المبادرة والعمل.

في المجمل، تُظهر هذه الشهادات أن مسارات الهوية والمستقبل لدى أبناء وبنات المفقودين لا تسير في خط مستقيم، ولا تنتهي عند خيار واحد. فهي مسارات متداخلة، يتحاور فيها الهروب مع إعادة البناء، والذاكرة مع النسيان، والأمل مع الشك. وفي قلب هذه المسارات، يظل فقدان حاضر بوصفه مرجعية صامتة، لا تشل الحركة بالضرورة، لكنها تفرض على كل محاولة للمضي قدماً أن تكون مشروطة، وحذرة، ومحقّلة بمعنى أخلقي يتجاوز الذات الفردية.

52. مشارك سابق، سعيد.

مناقشة: من الغياب كخبرة معيشة إلى العدالة كمسار أخلاقي

تُظهر نتائج هذا البحث أن الاختفاء القسري في السياق السوري لا يمكن فهمه بوصفه صدمة نفسية قابلة للعلاج الفردي، بل كعلاقة اجتماعية ممتدة تُعيد إنتاج العنف عبر الزمن، وتتشكل آثارها داخل الحياة اليومية للأبناء، وفي بنيات الأسرة، وفي أنماط الانتماء، وفي تصورات العدالة والمستقبل. إن الغياب، كما عاشه أبناء وبنات المفقودين، لم يكن فراغاً مؤقتاً ينتظر الامتلاء بالحقيقة، بل حالة بنوية تُنتج زمناً معلقاً، وضميراً منقسماً، ومسؤوليات مبكرة، وهشاشة اجتماعية متراكبة.

تكشف الشهادات أن الزمن في تجربة الفقد القسري لا يعمل كمسار خطي يقود إلى التعافي، بل كحيز اجتماعي يُعاد داخله استحضار الغياب يومياً. فالانتظار لم يكن حالة شعورية عابرة، بل منطق حياة يُنظم القرارات المصيرية: البقاء أو الهجرة، الصمت أو السؤال، الدراسة أو الانسحاب، التمسك بالأمل أو البحث عن إغلاق مؤلم. هذا الزمن المتصدّع يُنتج بدوره انقساماً وجدانياً عميقاً، حيث يعيش الأبناء صراعاً أخلاقياً دائماً بين الرغبة في أن يكون المفقود حياً، والرغبة في أن يكون قد مات اتقاءً للتعذيب، وهو صراع لا يمكن الإفصاح عنه دون شعور بالذنب. هنا، لا يكون الضمير مساحة داخلية خاصة، بل موقعاً يتقاطع فيه العنف السياسي مع العاطفة، ويُعاد فيه إنتاج السيطرة عبر اللابقيين.

تبيّن النتائج كذلك أن استراتيجيات الأبناء لم تكن موجهة نحو "حل" هذا الصراع، بل نحو إدارته. فالصمت، وضبط المشاعر، وتأجيل الغضب، وتحويل الانتباه إلى الدراسة أو العمل أو الممارسات الروحية، ليست مؤشرات تعاف بقدر ما هي آليات بقاء في سياق يفتقر إلى الحماية. هذه الممارسات، وإن سمحت بالاستمرار في الحياة اليومية، أسهمت في إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة، حيث تحوّل الأبناء إلى حماة لمشاعر الأمهات، ووسطاء للمعرفة، وحقلة لعب الغياب، ما أدى إلى طفولة مقطوعة وبلوغ قسري لا يستند إلى النضج بل إلى الضرورة.

وتُظهر الشهادات أن العنف لم يتوقف عند لحظة الاعتقال، بل استمر كذاكرة مؤسّسة للتجربة. فالاحتدامات، والتعذيب المسموع، والابتزاز، والوصمة، والعنف المدرسي، والتحرش، والبيروقراطية القمعية، والصمت المفروض، كلها عناصر شكّلت بيئة معيشة جعلت من الغياب تجربة شاملة تُعيد تعريف علاقة الأبناء بالدولة والمجتمع. وبدل أن تتحول شبكات القرابة والمؤسسات إلى مصادر حماية، غالباً ما انسحبت أو تحولت إلى مصادر إضافية للضغط، ما عمّق الهشاشة الاجتماعية ورسخ الشعور بالعزلة وانعدام السند.

في هذا السياق، لا يظهر انهيار الثقة بالعدالة والمؤسسات كنتيجة أيديولوجية، بل كمحصلة لتجارب متراكمة من الانتظار، والوعد الكاذب، والعدالة الانتقائية، وغياب الاعتراف. العدالة، كما تتبدى في سرديات الأبناء، ليست مسألة محاسبة قانونية فحسب، بل قدرة على استعادة معنى الحياة بعد الغياب، وعلى تخيل مستقبل لا يُعاد فيه إنتاج الاختفاء بوصفه أفقاً ممكناً. لذلك، فإن غياب سياسات تعليمية تعويضية، أو مسارات دعم طويلة الأمد، أو آليات اعتراف حقيقية، يُحوّل العدالة إلى مفهوم مجرد لا يمَسّ الواقع المعيشي.

وتكشف مسارات الهوية والمستقبل أن الأبناء لم يكونوا مجرد ضحايا سلبيين، بل فاعلين تفاوضوا مع الغياب بطرق متعددة: الهجرة بوصفها نجاة ومسؤولية، أو إعادة البناء عبر الدراسة والعمل والوفاء لقيم المفقود، أو الانخراط في العمل العام والتوثيق. غير أن هذه المسارات ظلت مشروطة، متوترة، ومفتوحة على الإحباط، لأن الفقد لم يُحسم، ولأن العدالة لم تتحقق، ولأن الذاكرة نفسها أصبحت ساحة صراع بين الحاجة إلى الاعتراف والحاجة إلى الإغلاق.

في ضوء ذلك، يتضح أن أي مقارنة للعدالة الانتقالية، أو للذاكرة، أو لجبر الضرر، إذا لم تنطلق من فهم هذا التعقيد الزمني والوجداني، فإنها موهدة بإعادة إنتاج العنف بدل تفكيكه. ففرض الذاكرة قد يتحول إلى إكراه جديد، وتسريع كشف الحقيقة قد يصبح عنفاً رمزياً، وتوحيد السرديات قد يُقصي من لا يستطيعون أو لا يرغبون في البقاء داخلها.

إن التجربة التي يكشفها هذا البحث تُظهر أن الغياب ليس مسألة يجب "إغلاقها" بسرعة، بل علاقة اجتماعية تحتاج إلى إدارة حساسة، ومسارات طويلة الأمد، واعتراف بتعدد الإيقاعات والاحتياجات.

من هنا، لا تأتي التوصيات بوصفها اقتراحات تقنية أو مطالب معيارية، بل كاستجابة أخلاقية ومعرفية لمعطيات التجربة نفسها. فهي تسعى إلى حماية الأبناء من عدالة لا تشبه معيشتهم، ومن ذاكرة لا يملكون السيطرة عليها، ومن سياسات تُعيد إنتاج الزمن المعلق بدل معالجته. إن حساسية التجربة، كما يكشفها هذا البحث، ليست تفصيلاً إنسانياً، بل شرطاً بنوياً لأي مسار يسعى فعلاً إلى ترميم ما كُسِر، وإلى منع انتقال العنف من جيل إلى آخر تحت مسميات جديدة.

التوصيات: نحو نموذج عدالة حسّاس للتجربة

تنطلق هذه التوصيات من النتائج التحليلية التي عرضها التقرير، والتي تُظهر بوضوح أن تجربة أبناء وبنات المفقودين في سوريا لا يمكن اختزالها في مسار واحد، ولا احتوائها ضمن نماذج معيارية جاهزة للعدالة الانتقالية أو الذاكرة أو جبر الضرر. فالشهادات تكشف انقساماً عميقاً داخل التجربة نفسها؛ بين من يحتاج إلى الذاكرة بوصفها شرطاً للعدالة، ومن يحتاج إلى الإغلاق بوصفه شرطاً للاستمرار في الحياة؛ بين من يرى في التذكير اعترافاً، ومن يراه إعادة تعرّض قسري للعنف؛ وبين تصورات مؤسسية تميل إلى الرمزية العامة، وتجارب معيشة ترى في هذه الرمزية تهديداً لاستقرار نفسي واجتماعي هش. لكن كل هذا يترافق مع شبه إجماع على ضرورة المحاسبة. بناءً على ذلك، لا يمكن لأي مسار انتقالي أن يكون فاعلاً أو أخلاقياً ما لم ينطلق من فهم معقّد للتجربة كما يعيشها المتضررون أنفسهم، لا كما تُصاغ في الأدبيات أو الخطابات السياسية.

إلى السلطات السورية الانتقالية

تُظهر معطيات البحث أن أحد أخطر التحديات في المرحلة الانتقالية يتمثل في الميل إلى تبني نماذج جاهزة للذاكرة والعدالة الانتقالية، ولا سيما تلك التي تُعلي من الإجراءات الرمزية السريعة، مثل تحويل أماكن الاعتقال إلى مواقع تذكارية أو متاحف وطنية، بوصفها إعلاناً عن القطيعة مع الماضي. غير أن المقابلات مع أبناء وبنات المفقودين تكشف أن هذا التوجّه قد ينطوي على مخاطر اجتماعية وانفعالية جدية. فإلى جانب رفض شبه جماعي لتحويل سجن صيدنايا وغيره من مراكز الاحتجاز إلى مواقع ذاكرة عامة، برزت في بعض الشهادات قراءات تُظهر قابلية هذه المبادرات لأن تُستقبل، في ظلّ إرث الحكم السابق والحرب الأهلية والصراعات الهوياتية المستعرة، بوصفها إعادة تثبيت رمزي لعلاقات قهر أو غلبة على أسس طائفية، لا مجرد توثيق أو اعتراف. هذا الرفض ينبع من الخشية من إعادة إنتاج العنف عبر فرض الذاكرة، سواء بوصفها استعادة قسرية لألم يسعى كثير من المتضررين إلى إبعاده عن حياتهم اليومية، أو بوصفها تأطيراً قد يُعيد تفعيل انقسامات اجتماعية لم تُعالج جذورها بعد. وعليه، توصي الدراسة بأن تمتنع السلطات الانتقالية عن اتخاذ قرارات رمزية كبرى في مجال الذاكرة دون مشاورات معمّقة وطويلة الأمد مع المتضررين أنفسهم، مدعومة بدراسات نوعية حسّاسة للسياق، وأن تعترف بأن الذاكرة ليست فعلاً تحرّياً بالضرورة، بل قد تتحوّل، إذا فُرضت خارج إيقاع التجربة الاجتماعية والانفعالية، إلى عبء جديد يعرقل مسارات التعافي والعدالة بدل أن يدعمها.

كما تُظهر النتائج أن العدالة الانتقالية لا يمكن اختزالها في لحظة السقوط السياسي أو في إجراءات قانونية سريعة، لأن العنف، كما عاشه الأبناء، لم ينته مع غياب الجلاذ، بل استمر في شكل زمن معلّق، وانتظار طويل، ومسؤوليات مبكرة، وتفكك اجتماعي. لذلك، توصي الدراسة بأن تُبنى السياسات الانتقالية على فهم هذا الزمن المتصدّع، وأن تُصاغ البرامج بوصفها مسارات طويلة الأمد تعالج آثار الغياب في الحياة اليومية، لا بوصفها استجابات ظرفية لضغوط سياسية داخلية أو دولية.

إلى الهيئة الوطنية للمفقودين في الجمهورية العربية السورية

أظهرت الشهادات أن التحدي الأساسي الذي تواجهه العائلات لا يقتصر على نقص المعلومات، بل يتمثل في كيفية التعامل مع الغموض ذاته. فبالنسبة لكثير من الأبناء، لا يُعد الغموض فراغاً معرفياً فقط، بل حالة وجودية تنظّم علاقتهم بالزمن، وبالأمل، وبالذنب، وبالقدرة على الاستمرار. بناء على ذلك، توصي الدراسة بأن تتبنى الهيئة الوطنية للمفقودين مقاربة حسّاسة للتجربة، لا تقنية فقط، بحيث توازن بين حق المعرفة وحق عدم الإكراه على الحسم. فكشف الحقيقة يجب أن يُعامل بوصفه حقاً، لا التزاماً أخلاقياً يُفرض على العائلات، ولا مساراً إدارياً يُستكمل بمعزل عن استعداد المتضررين له.

وتكشف البيانات أيضاً أن كثيراً من الأبناء تحوّلوا، بحكم التجربة، إلى وسطاء أخلاقيين داخل أسرهم، يحملون عبء المعرفة وعبء حجبها في آن واحد. لذلك توصي الدراسة بأن تُطوّر الهيئة بروتوكولات تواصل تراعي هذا الدور القسري، وتتجنب الخطاب القطعي أو الزممي المتسارع، وتُشرك الأبناء لا بوصفهم مصادر معلومات فقط، بل بوصفهم شركاء في التفكير في سياسات الذاكرة، وفي مصير الأماكن، والرموز، والسرديات المرتبطة بالمفقودين.

إلى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

تُظهر الشهادات أن مفهوم العدالة، كما يتداول في الخطاب العام، يبدو لكثير من الأبناء مفهوماً مجرداً لا يمس حياتهم اليومية. فالعدالة بالنسبة لهم لا تتعلق فقط بالمحاسبة (التي يكادوا يجمعون عليها)، بل بالقدرة على استعادة مسار حياة قابل للتخيّل بعد سنوات من الانقطاع. لذلك توصي الدراسة بالانتقال من عدالة نموذجية قائمة على استنساخ تجارب أخرى، إلى عدالة سياقية تنطلق من الأسئلة التي يطرحها الأبناء أنفسهم: كيف نعيش بعد الغياب؟ كيف نعيد بناء الثقة؟ كيف نخطط لمستقبل لا يختفي فيه الناس بلا أثر؟

كما توصي الدراسة بتوسيع مفهوم جبر الضرر ليشمل الآثار الاجتماعية طويلة الأمد للاختفاء القسري، لا الاكتفاء بالدعم النفسي أو المادي. فالبيانات تُظهر أن الطفولة المقطوعة، والبلوغ القسري، والعزلة الاجتماعية، وانهيار الثقة بالمؤسسات، كلها أشكال ضرر لا تعالجها المقاربات التقليدية. جبر الضرر، في هذا السياق، يجب أن يشمل التعليم، والدعم طويل الأمد، واستعادة القدرة على تصور المستقبل، والتمكين من قول ما حدث، لا بوصفها امتيازات، بل حقوقاً ناتجة عن ضرر بنيوي.

إلى المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية

تُظهر نتائج هذا التقرير أن مبدأ "عدم الإيذاء" وهو جزء أصيل من ولاية المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، يكتسب في السياق السوري معنى أكثر عمقاً وتعقيداً. فالبيانات تكشف أن طريقة إدارة المعلومات، وتوقيت مشاركتها، وصياغتها يمكن أن تكون بحد ذاتها مصدراً لإعادة إنتاج العنف الرمزي إذا لم تراعي الانقسام الوجداني والزميني الذي يعيشه الأبناء والعائلات. وفي ضوء هذا، توصي الدراسة بأن:

- تُفَعّل المؤسسة الدولية هذا المبدأ بوصفه ممارسة تواصلية حسّاسة للتجربة لا مجرد التزام أخلاقي عام، وذلك بتطوير بروتوكولات اتصال تقوم على الحساسية الثقافية والوجدانية، وتراعي ما أظهرته الشهادات من أن المساحات الزمنية والعاطفية للأبناء تختلف اختلافاً جوهرياً عن المنطق التقني للمعلومات.
- تتجنّب الآلية، في تواصلها ومخرجاتها، أي ضغط مباشر أو غير مباشر باتجاه "الحسم" القسري أو اعتبار المعرفة نهاية لمسار طويل من الانتظار، بل تعامل الحقيقة كعملية تستغرق زمناً، وتترك للأسر حق التحكم في توقيت التلقي واستخدام المعلومات.
- تدعم الآلية أدوات وممارسات للاتصال والتواصل المستمر مع المجتمع المدني السوري، بما يضمن أن مشاركة البيانات والرسائل لا تكون منفصلة عن الإحساس المعيشي للأبناء، وأن الاستراتيجيات المتبعة لا تكزّس مشاعر الصدمة أو العجز حيث يمكن لها أن تدعم عملية البناء التدريجي للمعنى.
- تعمل مع منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا على خلق قنوات مشتركة لصياغة الرسائل بحيث تكون المعلومات المقدّمة، سواء للضحايا أو للجمهور الأوسع، متنسقة مع ما يعبر عنه الضحايا أنفسهم عن تجاربهم، لا فقط بما تتطلبه المعايير التقنية الدولية.

هذه التوصيات لا تتجاوز ولايتها القانونية، بل تعمّق فهم كيفية تطبيق هذه الولاية في سياق حياة الناس، ما يجعل عمل المؤسسة أقرب إلى التجربة المعيشة للأبناء والعائلات، ويحول معلوماتها من معرفة تقنيّة باردة إلى أداة إنسانية مدروسة.

إلى روابط الضحايا

تؤدي روابط الضحايا دوراً حاسماً في كسر الصمت العام حول الاختفاء القسري، وفي تحويل التجربة الفردية إلى قضية جماعية. غير أن الشهادات تكشف عن توتر قائم بين منطق التمثيل الجماعي ومنطق التجربة الفردية، خصوصاً لدى أبناء وبنات المفقودين. ففي كثير من الحالات، يجد الأبناء أنفسهم مُدرجين تلقائياً ضمن خطاب تمثيلي موحد، يُتوقع منهم فيه الاستمرار في أداء دور "الابن/الابنة الصامدة" أو "حامل القضية"، حتى عندما تتغير احتياجاتهم أو تتناقض مع هذا الدور. لذلك توصي الدراسة بأن تطوّر روابط الضحايا آليات داخلية تتيح التمايز داخل الجماعة نفسها، وتعترف بأن الأبناء ليسوا كتلة واحدة، ولا يعيشون الغياب بالطريقة نفسها، ولا في الزمن نفسه. إن تعزيز قوة الروابط لا يكون عبر توحيد السرديات قسراً، بل عبر إتاحة مساحات آمنة للاختلاف، تسمح لبعض الأعضاء بالاستمرار في الفعل العلني، وتتيح لآخرين الانسحاب المؤقت أو الدائم من المجال العام دون أن يُنظر إليهم كمن تخلّى عن القضية أو أضعفها.

إلى منظمات المجتمع المدني

تكشف الشهادات أن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تتعامل مع أبناء وبنات المفقودين بوصفهم مستفيدين من برامج جاهزة (دعم نفسي، جلسات تفرغ، أنشطة تمكين)، من دون إدراك كاف للطابع الاجتماعي والزماني المعقد لتجربتهم. فالبيانات تُظهر أن المعاناة لا تتجلى فقط في الألم النفسي، بل في العزلة، وتبدل الأدوار، والوصمة، وتفكك العلاقات، وهي أبعاد لا يمكن معالجتها بأدوات فردية أو قصيرة الأمد. لذلك توصي الدراسة بأن تنتقل منظمات المجتمع المدني من منطق التدخل إلى منطق المرافقة طويلة الأمد، وأن تطوّر برامج تتعامل مع الأبناء بوصفهم فاعلين اجتماعيين يعيشون داخل شبكات عائلية ومجتمعية معقدة، لا حالات نفسية منفصلة. كما توصي بأن تُراجع هذه المنظمات أثر أنشطتها باستمرار، وأن تسأل ليس فقط عمّا تقدّمه، بل عمّا قد تعيد إنتاجه من ضغط رمزي أو وجداني، حين تُكثّف التذكير أو تُسقط توقعات جاهزة حول التعافي، الصمود، أو المشاركة.

إلى الإعلاميين والإعلاميات

تُظهر نتائج هذا التقرير أن الإعلام لا يقف خارج تجربة الغياب القسري، بل يتداخل معها بشكل مباشر، وقد يكون في لحظات معينة جزءاً من معاناة أبناء وبنات المفقودين وعائلاتهم. فالتغطية الإعلامية، حين لا تكون حسّاسة لطبيعة هذه التجربة، قادرة على إعادة إنتاج الأذى حتى عندما تُقدّم تحت عناوين "الكشف" أو "السبق الصحفي". وقد شهدنا في الآونة الأخيرة ممارسات إعلامية - من تداول روايات غير مؤكدة عن أماكن احتجاز سرّية، إلى استخدام لغة تشويقية في الإعلان عن "معلومات قادمة" حول مصير المفقودين - كان لها أثر مؤلم ومربك على العائلات، لأنها أعادت فتح الانتظار، وصنعت آمالاً هشة، ثم تركتها تنهار دون مساءلة.

ينبغي التأكيد هنا على أن صناعة الأمل الكاذب ليست خطأ مهنياً بسيطاً، بل شكل من أشكال العنف. فالأمل، كما يبيّن هذا التقرير، ليس مورداً مجانياً أو شعوراً إيجابياً دائماً، بل عبء وجداني ثقيل يعيشه أبناء وبنات المفقودين داخل زمن معلق، حين يُنتج هذا الأمل إعلامياً اعتماداً على معلومات غير مؤكدة،

أو روايات مثيرة لا تستند إلى تحقق صارم، ثم يُسحب فجأة، يكون الأذى مضاعفاً، لأنه لا يقتصر على خيبة التوقع، بل يزعزع قدرة الأفراد على الاستمرار في إدارة انتظاراتهم اليومي.

كما تظهر الشهادات أن التعامل مع ملف المفقودين بمنطق التسويق الإعلامي (عبر عناوين من قبيل "غداً سنكشف معلومات") يحوّل قضية إنسانية شديدة الحساسية إلى مادة استهلاكية. هذا المنطق لا يأخذ بعين الاعتبار أن العائلات لا تعيش هذه القضايا كمتابعين، بل كأطراف مباشرين، وأن كل "إعلان" من هذا النوع قد يعني ليلة بلا نوم، أو عودة قسرية إلى لحظات الخوف الأولى، أو انهياراً جديداً للأمل. قضايا المفقودين ليست لغزاً يحلّ على مراحل، ولا قصة تُبنى تصاعدياً، بل جرحاً مفتوحاً يتطلب لغة دقيقة، وتوقيتاً مدروساً، ومسؤولية تتجاوز منطق السبق والمشاهدة.

وتظهر الشهادات أيضاً ضرورة التمييز بين الحق في المعرفة وفرض المعرفة. فمعرفة المصير لا تُشكّل دائماً نهاية للمعاناة، وقد تكون في كثير من الحالات بداية شكل جديد منها. لذلك، فإن نشر معلومات حساسة، حتى عندما تكون صحيحة، من دون مراعاة للسياق، أو لتوقيت التلقي، أو لقدرة العائلات على الاستيعاب، قد يتحول إلى أذى إضافي. ليس كل ما يُعرف يجب أن يُنشر فوراً، وليس كل كشف يُعدّ خدمة عامة. الإعلام المسؤول هو الذي يوازن بين قيمة المعلومة وأثرها، وي طرح على نفسه سؤال الأذى المحتمل قبل سؤال الأهمية الإخبارية.

كما تفترض بعض التغطيات الإعلامية، عن قصد أو دون قصد، أن جميع عائلات المفقودين تريد الحقيقة بالطريقة نفسها وفي التوقيت نفسه. غير أن هذا التقرير يبيّن بوضوح أن التجارب متعدّدة ومتباينة: بين من استلم جثماناً، ومن عاد له الغائب، ومن لا يزال ينتظر، ومن لا يحتمل مزيداً من الأخبار أو "الكشوفات". التعامل مع هذه الفئات بوصفها كتلة واحدة يُلغي هذا التنوع، ويفرض ردود فعل معيارية لا تشبه التجربة المعيشة. الإعلام الحساس للتجربة هو الذي يعترف بهذا التعدّد، ولا يفرض سردية واحدة أو استجابة واحدة بوصفها "الطبيعية" أو "الصحيحة".

وفي هذا السياق، يدعو التقرير الإعلاميين إلى إعادة النظر في كيفية إشراك أبناء وبنات المفقودين وعائلاتهم في التغطية الإعلامية. فهؤلاء ليسوا مادة خبرية، ولا أصواتاً تُستدعى فقط في لحظات الصدمة أو الانفعال، بل مرجعية أخلاقية ينبغي الإنصات إليها باحترام وعلى المدى الطويل. الصمت، كما أظهر التقرير، ليس دائماً غياباً للصوت، بل قد يكون اختياراً واعياً للحماية. احترام هذا الصمت لا يقل أهمية عن إتاحة مساحة للكلام.

وأخيراً، يؤكد التقرير أن تبني مبدأ "عدم الإيذاء" في تغطية قضايا المفقودين لا ينبغي أن يبقى شعاراً عاماً، بل يجب أن يتحول إلى ممارسة يومية ملموسة. ممارسة تبدأ بطرح أسئلة بسيطة لكنها حاسمة قبل النشر: هل هذه المعلومة مؤكدة؟ هل توقيت نشرها ضروري؟ من قد يتأذى منها؟ وهل يمتلك المتضررون أي سيطرة على طريقة تداولها؟ فالإعلام، حين يتناول قضايا المفقودين، لا ينقل حدثاً وقع وانتهى، بل يتدخل في حياة مستمرة، هشة، ومحتملة بالانتظار. ومن هنا، فإن المسؤولية الإعلامية لا تُقاس بسرعة النشر أو حجم التفاعل، بل بقدرتها على عدم إضافة طبقة جديدة من الأذى إلى تجربة مثقلة أصلاً بالعنف والغموض.

إلى الباحثين والباحثات

وفي هذا السياق، حيث تُظهر البيانات أن ممارسات دينية بسيطة مثل الدعاء للمفقود أو المتوفى تمنح بعض الأبناء شعوراً بالطمأنينة والرضى، وتساعدهم على تحمّل الغياب والتعايش معه، يتضح أن استراتيجيات التعافي في المجتمع السوري لا تنحصر في الدعم النفسي أو المادي الرسمي، بل تتجذر أيضاً في موارد ثقافية ودينية محلية ذات معنى عميق لأصحاب التجربة. غير أن هذه الموارد لا تُفهم ولا تُقدّر عبر المقاربات التقنية أو الحقوقية وحدها، لأنها لا تظهر كحاجات قابلة للقياس، بل كمعان تتشكل داخل السرديات اليومية وفي طرق العيش مع الغياب. وانطلاقاً من ذلك، توصي الدراسة بأن تستثمر الجهات الدولية والوطنية، في دعم البحث النوعي المعقّق (السوسولوجي والأنثروبولوجي)، لا بوصفه مكملاً للتوثيق الكمي فقط، بل بوصفه الأداة الأساسية لاستكشاف استراتيجيات التعافي المحلية كما يعيشها الأبناء فعلياً، بما في ذلك الأبعاد الدينية والرمزية التي تمنح التجربة معنى وتخفف حدّتها. ففهم كيفية إدارة الزمن، والتفاوض مع الأمل، وصراعات الضمير، واللجوء إلى موارد ثقافية مألوفة، هو شرط أساسي لتطوير سياسات حسّاسة للتجربة، وقادرة على دعم التعافي دون فرض نماذج خارجية لا تنسجم مع الواقع المعيشي.

لا تهدف نتائج هذا البحث إلى التعميم الإحصائي، ولا تدّعي تقديم مفاهيم جديدة بمعزل عن الأدبيات القائمة حول الفقد القسري، والذاكرة، والزمن، والعنف السياسي. غير أنّ مساهمة البحث تكمن في إعادة صياغة هذه المفاهيم وتنقيحها من داخل التجربة المعيشة لأبناء وبنات المفقودين في السياق السوري، وفي إبراز كيفية تداخلها اليومي في حياة الأفراد بوصفها بنى اجتماعية وزمنية وأخلاقية متشابكة. في هذا الإطار، تُقدّم مفاهيم مثل الزمن المعقّق، والانقسام الوجداني، وضبط المشاعر كألية بقاء، والطفولة المقطوعة، لا بوصفها ابتكارات نظرية مستقلة، بل كعدسات تحليلية تُعاد تحديدها انطلاقاً من البيانات النوعية، بما يسمح بفهم أعمق لكيفية عيش الغياب القسري عبر الزمن. وتكمن قابلية نقل نتائج هذا البحث في هذا المستوى التحليلي تحديداً: أي في إمكانية استخدام هذه العدسات المفاهيمية المنقّحة لمقارنة تجارب مشابهة في سياقات أخرى من العنف السياسي والاختفاء القسري، شرط التعامل معها بوصفها أدوات تفسيرية مرنة، لا نماذج جاهزة، واحترام الفروق التاريخية والثقافية والسياقية لكل حالة. فالقابلية للنقل هنا ليست تعميماً للنتائج، بل قابلية للتفكير المقارن المسؤول.

في الختام، تكشف هذه التوصيات أن الخطر الأكبر في المرحلة الانتقالية السورية لا يكمن فقط في غياب العدالة، بل في فرض عدالة لا تشبه التجربة، وذاكرة لا يريد لها أصحابها. فالعدالة التي لا تُصغي قد تعيد إنتاج العنف، والذاكرة التي تُفرض قد تتحول إلى شكل جديد من الإكراه. إن حساسية التجربة ليست ترفاً نظرياً، بل شرطاً أخلاقياً وسياسياً لأي مسار يسعى فعلاً إلى ترميم ما كُسِر، لا إلى تغطيته برموز جاهزة. في ختام هذا التقرير، نضيف الكلمة التالية لا بوصفها نتيجة بحثية، بل بوصفها امتداداً أخلاقياً للإنصات الذي قام عليه البحث.

إلى أبناء وبنات المفقودين



كلمة إلى أبناء وبنات المفقودين

عشنا الغياب. عشناه بطرق مختلفة، وبنهايات غير متشابهة، وبأسئلة لم تُجب بالطريقة نفسها. نكتب هذه الكلمة لأننا منكم، لا لأن تجاربنا واحدة، بل لأننا نعرف من الداخل أن الغياب لا يأتي بصيغة واحدة، ولا يترك الأثر ذاته، ولا يمنح الجميع الزمن نفسه أو الأدوات نفسها للتعامل معه.

بيننا من استلم جثماناً بعد انتظار طويل، واضطر أن يتعلّم كيف يعيش مع حقيقة قاسية لا تُنهي الغياب، بل تُحوّله من انتظار العودة إلى مواجهة فقد لا يقلّ تعقيداً. وبيننا من لم يستلم شيئاً، لا جسداً ولا معلومات، وما زال يعيش داخل سؤال مفتوح لا يعرف كيف يُغلقه ولا كيف يحمله إلى الغد. وبيننا من عاد له الغائب بعد سنوات من الفقد، ليكتشف أن العودة لا تعني استعادة ما انقطع، وأن الزمن الذي لم يُعش لا يمكن تعويضه. وبيننا من يعيش حتى اليوم على معلومات جزئية أو متناقضة، تجعله عالماً في منطقة معلقة بين الأمل والحسم، دون قدرة على الاستقرار في أي منهما.

نعرف أن هذه الاختلافات ليست تفاصيل، بل تصنع تجارب متباينة، وأوجاعاً لا تُقارن، ومسارات حياة مختلفة. نعرف أن من استلم جثماناً لا يعيش الغياب كما يعيشه من لا يزال ينتظر، وأن من عاد له الأب أو الأم لا يعيش التجربة كما عاشها قبل العودة، وأن الغموض المستمر ليس مرحلة مؤقتة بالضرورة، بل قد يصبح شكلاً طويل الأمد للحياة.

نكتب هذه الكلمة لأننا نعرف أن هذه الفروق غالباً ما تُهمل، أو تُسطح، أو يُتعامل معها كما لو أنها درجات من التجربة نفسها. بينما الحقيقة أن لكل مسار منطقته الخاص، وأسئلته الخاصة، وحدوده الخاصة، وحقه الكامل في أن يُعترف به دون مقارنة أو ترتيب أو تفضيل.

نكتب لأننا نعرف أن الغياب، مهما اختلفت مساراته، يترك أثراً عميقاً في الزمن الذي نعيشه. سواء انتهى بعودة، أو بجثمان، أو لم ينته بعد، فهو يعيد تشكيل علاقتنا بالحاضر والمستقبل، وبأنفسنا وبالآخرين. يعيد ترتيب ما نتظره من الحياة، وما نخافه منها، وما نجرؤ على التخلي عنه أو التمسك به.

ونكتب هنا أيضاً لأننا نعرف أن الغياب لا يخلف حزناً فقط، بل يخلف غضباً صامتاً، أو مؤجلاً، أو متقطّعاً، أو خائفاً من الظهور. غضباً لا يجد دائماً مكاناً آمناً للتعبير عنه، فيتحوّل إلى ثقل داخلي أو توتر دائم. نكتب لنقول إن هذا الغضب ليس نقصاً أخلاقياً، ولا خروجاً عن الوفاء، ولا تهديداً لمعنى العدالة. هو جزء من التجربة، وواحد من أشكال الاستجابة لعنف لم يكن لنا يد فيه. ليس مطلوباً من أحد منا أن يبرر غضبه، ولا أن يضبطه كي يكون مقبولاً في نظر الآخرين.

ونكتب لأننا نعرف أن الاختلاف لا يقتصر على المصير، بل يمتد إلى الذاكرة نفسها. أول ما نود قوله لأنفسنا، ولمن يقرأ من أبناء وبنات المفقودين، هو أن اختلاف التجارب ليس نقصاً، واختلاف الذاكرة ليس تقصيراً. فليس جميعنا يملك الذكريات نفسها عن المفقود، وليس جميعنا قادراً على الكلام بالطريقة ذاتها أو في التوقيت ذاته.

من كبروا وكانوا في عمر يسمح بتكوين صور وحكايات وتفصيل يحملون شكلاً من الذاكرة، أما من كانوا أصغر سناً، أو أطفالاً بالكاد يتذكرون ملامح، فيحملون شكلاً آخر من الفقد. غياب الذكريات ليس فراغاً، بل شكل آخر من أشكال الخسارة. والصمت الذي قد ينتج عنه ليس ضعفاً، ولا خيانة، ولا تقصيراً أخلاقياً، بل في كثير من الأحيان حماية للنفس من مقارنة غير عادلة. لسنا مطالبين بأن نمتلك قصة مكتملة كي يكون حزننا مشروعاً ولا بأن نتكلم كي نثبت وفاءنا أو انتماعنا. لكل واحد وواحدة منا علاقة مختلفة بالمفقود، تشكلت بحسب العمر، واللحظة، والخوف، والظروف، وما بقي أو لم يبق في الذاكرة.

نكتب هذا لأننا نعرف أن المقارنة بيننا قد تولّد شعوراً خفياً بالذنب، خصوصاً حين نرى آخرين يتحدثون بثقة، أو يستحضرون تفاصيل لا نملكها. من يتكلمون أكثر ليسوا أقوى، ومن يصمتون ليسوا أضعف. بعضنا يحمل الغياب بالكلمات، وبعضنا يحمله في الجسد، أو في القلق، أو في الاختيارات اليومية، أو في الحرص المفرط على من بقي. كل هذه أشكال مشروعة للحضور، ولا واحدة منها أصدق أو أنقى من الأخرى.

كما نكتب لأننا نعرف أن الأمل نفسه ليس تجربة واحدة. بيننا من يتمسك به بوصفه ضرورة للحياة، وبيننا من تعب منه، أو خافه، أو لم يعد يعرف كيف يحمله دون أن يؤذيه. الشك في الأمل ليس خيانة، والتعب منه ليس فشلاً، وتركه مؤقتاً ليس استسلاماً. الأمل، مثل الغياب، علاقة متغيرة، وقد يكون في بعض اللحظات عبئاً أخلاقياً أكثر منه سنداً. لكل منا الحق في أن يفاوض الأمل بطريقته، أو أن يبتعد عنه حين يصبح أثقل من أن يُحتمل.

ونذكر أنفسنا أيضاً بأن القدرة على الكلام ليست واجباً، بل خياراً، وأن الحق في الصمت لا يقل قيمة عن الحق في الشهادة. لسنا مسؤولين عن أعمارنا وقت الغياب، ولا عفاً أتيح لنا أو لم يّتح من ذكريات. ما فقد منا في الطفولة لا يمكن استعادته بالإجبار، ولا ينبغي أن يتحول إلى عبء إضافي نحمله فوق عبء الفقد نفسه.

ونكتب لأننا نعرف أن علاقتنا بالمفقود ليست ثابتة، ولا تسير في خط مستقيم. قد تشد في مراحل، وقد تخف في مراحل أخرى، وقد تتغير مع تغيرنا، أو مع تحولات الحياة، أو مع تعبنا من الضغط المستمر والحمل الثقيل. تتغير العلاقة ليس خيانة، ولا نسياناً، ولا تخلياً عن الوفاء، بل جزء من حركة الحياة نفسها داخل الغياب. ليس مطلوباً من أحد أن يبقى في الموقع نفسه إلى الأبد.

ونعرف أيضاً أن التعب من القضية نفسها ليس خيانة لها، وأن الرغبة في التراجع أو الابتعاد أحياناً هي شكل آخر من أشكال حماية الذات، لا إنكاراً للغياب ولا تخلياً عنه.

هذا التقرير لم يُكتب ليضع تجربة فوق أخرى، ولا ليقول إن هناك طريقة صحيحة للعيش مع الغياب. كتبناه لأننا نعرف أن التناقض، والتردد، واختلاف الإيقاعات، وعدم الاستقرار في الموقف أو الشعور، كلها أجزاء طبيعية من هذه التجربة، مهما كان شكل نهايتها أو لا نهايتها.

وقد لا يجد بعضكم نفسه في هذه الكلمات، أو قد يشعر أنها لا تلامس تجربته بالكامل. هذا أيضاً مفهوم. فكما لا يوجد غياب واحد، لا توجد لغة واحدة قادرة على احتوائه.

نكتب هذه الكلمات لأننا نعرف أن كثيراً من الخطابات، حتى الحساسة منها، تميل إلى التعامل مع أبناء وبنات المفقودين ككتلة واحدة، أو إلى افتراض أن الوصول إلى "الحقيقة" ينهي المعاناة بالضرورة. بينما نعرف، من موقعنا، أن الحقيقة قد تكون بداية معاناة جديدة، أو تحولاً في شكلها، أو عبئاً آخر يحتاج إلى زمن مختلف للتعامل معه.

نكتب لأننا نؤمن أن لكل واحد وواحدة منا الحق في أن يعيش تجربته كما هي، لا كما يتوقع لها أن تكون. الحق في أن يتغير موقفه مع الزمن، وأن يعيد تعريف علاقته بالغياب، وأن لا يطالب بالثبات، ولا بالتماسك، ولا بالوضوح الدائم.

**نكتب هذه الكلمة لا لنوحد التجربة، بل لنحمي تعددها.
لا لنغلق الأسئلة، بل لنقول إن وجودها مفهوم.
ولا لنقدّم خلاصات، بل لنترك مساحة للاختلاف، والالتباس، والزمن.
نكتب لأننا منكم.
ولأن الاعتراف بتعدد الغياب هو، بحد ذاته، شكل من أشكال العدالة.**

المراجع

- الحاج صالح، خليل، (2024، 20 ديسمبر). "خطوات ضرورية من منظور «مجتمع الفقدان الغامض» السوري". الجمهورية. <https://bit.ly/300p5Qo>
- ديب، هديل؛ صدي، زنا؛ شريح، بشرى. (2022). "مستوى المرونة النفسية لدى أخوة وأخوات الأشخاص المفقودين خلال الحرب على سورية: دراسة ميدانية في ريف اللاذقية". مجلة جامعة اللاذقية – سلسلة العلوم الإنسانية والفنون، 44(1). رابط المجلة
- رابطة عائلات قيصر. (2024) "ليس خيارنا ولكننا محكومات بالأمل: أعباء النظام القانوني والاجتماعي على النساء المتأثرات بالاختفاء القسري في سوريا" الماوي، رضا. (2025، 7 يناير). "أطفال سوريا المفقودون: بين أمل العودة والحداد غير المكتمل". بي بي سي نيوز عربي.
- <https://www.bbc.com/arabic/articles/cnv34909gyqo>
- مجموعة منظمات سورية. (2021). "دليل في ظلام لا يعرف النور: واقع المعتقلين والمختفين قسرًا في سوريا وعائلاتهم". محمود، باسم . (2018). "نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة". عمران.
- <https://omran.dohainstitute.org/ar/Issue026/Pages/art4.aspx>
- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. (2023، 27 تشرين الأول/أكتوبر). "اختتام البرنامج التدريبي لإعداد مدربين حول الفقدان الغامض في السياق السوري".
- <https://bit.ly/4qFH7Sg>
- مصطفى، طلال. (2023). "عائلات المعتقلين والمفقودين: تحديات قانونية ومعيشية وأثار نفسية اجتماعية – دراسة ميدانية لعينة من العائلات السورية". مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
- منظمة اليوم التالي. (2020). "على حافة اليأس: تجارب عائلات المختفين قسرًا من قبل النظام السوري".
- مؤسسة دولتي، مؤسسة النساء الآن للتنمية. (2018). "خيالات المختفين"
- هاشم لكه، صلاح الدين؛ نوفل، جلال؛ يسقي، وائل؛ قنان، جمان؛ وهيب، ميرفت؛ الشيخ حمود، منير؛ أبو ليل، أمجد؛ بركات، مطاع. (2025). "دراسة الفقدان الغامض في السياق السوري". المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. <https://scm.bz/ambiguous-loss-in-the-syrian-context-ar/>
- Bernath, J. (2025). Mobilizing for Syria's disappeared: Survivor-led movements, emotions, and transitional justice. *Journal of Human Rights Practice*, 17(2).
- Hochberg, L. (2021). Recovering the Truth for Syria's Missing and Forcibly Disappeared: Assessing Opportunity Structures and Guiding Principles for International Stakeholders. Master's thesis, Utrecht University.



مؤسسة معتقلي و مفقودي سجن سيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

شباط 2026
جميع الحقوق محفوظة ©
info@admisp.org
www.admisp.org